



0/4A



بسم الله

بسم الله

تقريباً

علقا على بعض كتب الروضة البهية

شرح اللمعة الدمشقية السيد محمد السلام آية الله

في الايام حجة الاسلام سيدنا ومولانا المفتي

السيد محمد عباس الموسوي

الشوسترى الجبرائلي

طالب ثراه

قطع في مطبعة نور المطابع

في شهر ربيع الثاني سنة 1310



الحمد لله المتعالي عن لادراك البشرى والداعي إلى الشرح المحمدي  
على النهج الاثني عشري عليه وعليهم السلام المزمع يا لنسيم السحري  
والعبير العبري وبعد هذه تعلية تليق على عدة البحاث  
اخرها كتاب الميراث من الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية  
الفهامة للعلامة الطيب الذي يردده المشتري عباس بن علي بن جعفر  
الموسوي النوري المشوش شري اسكنه الله بارضيا لغرضه

## كتاب الطهارة

قوله طاب ثراه واجبة ومنه وية ميمية وغيره يمينه ذاك الواجب  
الميم من الموضوع ما كان لصلوات واجبة مثالا عند حضور وقتها  
مكلف خال عن الحدث الاكبر ومن الغسل ما كان لها عند حضور

وقتها من يحدث بالحدث لا كبر ومن التجر ما كان له عند عدم  
 التكر من الماء والواجب لغير البسج من الوضوء كوضوء الحائض  
 وثمة نساء والمستحاضة قبل الاغتسال للصلاة لك وكالوضوء  
 المندرج من الماء يغسل الحائض واغنيها قبل الوضوء ومن  
 التيميم التيميم المندرج عن احد المبعدين والمندوب لمبجج  
 من الوضوء كالذي يكون لصلاة مندوب او من كتابة المصحف  
 ومن الغسل كغسل الجنبل لقراءة غزمية او صلوة نافلة ومن التيميم  
 ما تأب عن طهارة مائية لك والمندوب لغير البسج من الوضوء  
 كالوضوء التيميم ويروى عن الحائض للذكر ومن الغسل يغسل  
 الجمجمة وقتما لو زغرة وسائر الاغسل للمندوب في الوضوء للشيء  
 ومن التيميم كتميم الجنبل للوقوف هذه اثنا عشر قسما مع امثلة بالقول  
 ورحم الله ونيه بقوله لا في كرا على نكلا يشترط في طهره به وقوله  
 عليه دفعة قال لتيتا لتند الاستاذ المتبحر الطويل لباع الفقيه  
 العبيد الغزوي المتاع العلامة الشهير في البقاع الوحيد في  
 الاصقاع سمي جده ابى عبد الله الحسين ايداه الله في تحريكه

الفرع واسمنا على . . .  
فالمبرر بصورة . . .  
الامر على العلماء . . .  
امرين اولهما رفع اليد عن الحكم بتطهير الماء رأساً وهو مردود الى الشرع  
والخروج عن الاجماع وثانيهما ان ترجع الى العمومات وهو قوله الماء  
طهور راي طاهر ومطهر لا سبيل الى الاول فتعين الثاني ثم وقع  
التحالف بين العلماء في تطهير الماء الراكد بالقاء الكرهل يشترط  
فيه الدفع والمازجة اسلاكاً ووجه الخلاف ان من نظر الى عموم  
الخبر انكر هذا الشرط فكم بان الكرم مطهر مطلقاً سواء كان وقفاً  
دفعاً ام تدريعاً بالمازجة ام بغيرها ومن نظر الى اجمالها في تفصيل  
الحكم قال بلاخذ بالمتفق عليه والاحتياط والتوقف في المختلف  
فذهب الى شرطية الدفعة والمازجة وغيرهما لان تطهير  
الكرم هذه الشروط متفق عليه واماً بدونها ففيه خلاف  
فالاحتياط ان لا يحكم فيه بالتطهير ويقتصر على ما لا خلاف فيه  
والشارح رحمه سلك المسلك الاول فنظر الى عموم الحديث وحاصل

كلامه على من شرط هذه الشرط هو ان قيد الدفعة وغيرها  
 غير واقع في كلا ولا تثبت عليهم السلام حتى يوجب حمل على الدفعة  
 الحقيقية وعند تعدد رها على العرفية بل فالملتضى للدفع  
 والواجبة هو الدليل ليعلم وهو ان الماء ان كان جسم متصلا  
 فاذا انشطر من على ماء اخو فلا حالة يلاقى شئ منه فشيئ  
 وكلما الاقى الجنس صارا نجسا لكونه قليلا فلا بد ان يلاقى بكمية  
 دفعة واحدة وان قيل يتألف من الاجزاء التي لا تجزى في  
 ايضا لا تنسوي الى الجنس بكميتها الا عند وقوعها دفعة واحدة  
 وهذا الدليل ان نرد على اعتبار الدفعة الحقيقية وبهي تصور  
 واما المصير الى العرفية فلا ضرورة داعية اليه هكذا ينبغي ان  
 يفرم هذا المقام فانه مما اضطربت فيه كلمة الاعلام قوله الحق  
 به المصير في الذكرى العسير العنبي اعلم ان العسير العنبي بعد اشتداد  
 قوامه بالغليان قبل ذهاب ثلثيه حوام لورود النص لان  
 فيه رطوبة فضلية صالحة للفساد والاسكار وليس يفسد على  
 التحقيق الاصل وعدم النص وليس كحرام نجسا فالحجته





أي يجعل منتهى سيره على الرحل ليس يرى فتصلي آخره ينسحب  
 من القدمين في الحركة قوله أما لأن غاية الحمد يستعنيان  
 غاية هذا الرضوخ الزم وهو حدث فكيف يكون ما غاية الحمد  
 بمسمى الصلوة ورافعاً للحدث والمراد هو الاستبعاد فان لا بأحة  
 والحدث كالاضداد ويبعدان نجعل شيئاً واحداً غايتان متضادتين  
 وليس المراد امتناع ذلك حتى يردان الغايات الشرعية ليست  
 من جنس لعل الحقيقة ولا يمتنع أن يجعل للشارع غاية الرضوخ  
 الواحد بأحة الصلوة وتكميل النوم مع غاية الأمر أن يرى  
 الصلوة قبل النوم فأنفلت أن هذا لا يصح في حق الجنب حيث  
 هو جنب لأن الصلوة لا تسباح منه ما لو يفتسل وإذا اغتسل  
 لم ينف جدياً نقول هب ولكن الكلام ليس في خصوص الجنب  
 فإن ما ذكره من الدليل يعم غيره أيضاً على أن ما ذكره رجوع  
 إلى ما ذكره الشارع في الدين الثاني ولا كلام فيه قوله  
 استجدين فإنه لا جواز للجواز فيها الإجماع المستند بأراء الشيع  
 في التذنيب عن جميل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

المجنب مجلس في المساجد، قال لا ولكن يرفق بها كبريا لا يلبس بها  
 ومسجد رسول الله ﷺ فإن مقتضى الاستئذان عند دخولها هو رتبة أو  
 هو عين الجواز وإن كان غير المشي في الجوانب فانه ذو أول ثم  
 الاجتياز واختلافوا فيه فقليل يفتي بالاجتياز جميعه بسبب لسد  
 المدارك وقيل لا وجوز به الشر واستقر به السند في الرواية  
 لا صلاح ولعل بئانه على ان مررد التفسير في  
 في الموضع ومختلفه كما في التام من فقه  
 تامل اجازان يراه بالمرور اذ تأمل في  
 الرواية المذكورة فيعمد المتنب في الاجتياز في هذه الرواية  
 في المجلس البتة فلا حرج في ذلك في الرواية المذكورة  
 حكمت وهو خلاف ظاهر الرواية بل ظاهره ان المراد كونه  
 هذا النوع من المشي مكان في فان المرور يعني الاجتياز ليس  
 بالبلاء على ان المرور قد يطلق على الفرس لانه قال في التام  
 مرورا ومرورا جازا ذهب ولو ساء له لا بد في مروره بالمرور  
 التجاوز عن المشي في المشي ايضا في التجاوز كونه الامر

الجالس فصح إطلاق المروور في مقابلة الجالس على المشى في الجواب  
 لغير الاحتياط وقد ورد بعض الأخبار بلفظ المشى أيضاً كرواية  
 جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام قال للجنب إن  
 يمته في مساجد كلها ولا يجلس فيها إلا المسجد الحرام ومسجد النبي  
 والجواب عن الوجه الأول أنه لا كلام في مكان إرادته مطلق المشى  
 من المروور إنما الكلام في معنى الظاهرى له وهو الاحتياط وليس إلا  
 وحيث ورد أكثر الأخبار بلفظ المروور فيحمل على معناه الظاهر في فقد  
 المتأدات عنه وانتفاء الدغدة فيه وحصول الاحتياط معه  
 وما ذكر من لزوم السكون عن حكم المشى في الجوانب وذكر خلافه  
 ظاهر الرواية قد دفع بأن الرواية لا دليل فيها على حصا أقسام  
 الحركة والسكون بل لسؤال إنما كان عن الجالس في جانب منه  
 رعاية ما هو أهم عند أسائل وبين حال الاحتياط فيهما و  
 الاستعمال بجملة في غير مضمحل كونها بمعنى على المروور بمعنى الاحتياط  
 منغل على كافي قوله ولقد لا مر على التميم بسببه وقوله مروور  
 وادى لسباع ولا ارى وما نقل عن القاموس من كون المروور

انما هاب فالظان المراد به الاجتياز ايضا لا الشيء الملط والعطف  
 تفسيره ان معنى ان المرور هو مجموع الجواز لان هاب ولو ساء فهو  
 على سبيل التجوز لا الحقيقة لان المجاز خير من الاشتراك وعن رواية  
 بانها مع ضعفها يمكن حملها على الاجتياز ومن هنا التضمين طاب  
 قوله نعم ليس بالتردد في جوانبه بحيث يخرج عن المجتاز فقول  
 واستحب للمراة قول فتستبره عرضا اما بالبول فلا اختلافا يخرج  
 اقول لمراة ليس عليها الاستبراء بالبول خلافا للمفيد حيث  
 قال في المتن وينبغي لها ان تستبرئ قبل الغسل بالبول فان لم  
 تستبرأ ذلك لم يكن عليها شيء ووافقه في الاصلاح فاستقر  
 الاستحباب ولا دليل على هذا المطلب في ما نعلم غير ان المفيد  
 اعلم بما حكموا له عند ما يردى الى ما قال وان لم يذكر في  
 هذا الجمل واما استدلاله عليه ابو جعفر الطوسي به في  
 ابن من رواية سليمان بن خالد عن ابي عبد الله قال سألته عن  
 رجل اغتسل قبل ان يبول فخرج منه شيء قال يعيد غسله  
 قلت فاما المرأة فخرج منها شيء بعد الغسل قال لا تعيد قلت فاما المرأة

في  
 حديثه  
 من  
 رواه  
 عن  
 ابي  
 عبد  
 الله

فيمأيدنها قال لان ما يخرج من المرأة انما هو من ماء الرجل روايته  
عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عن المرأة  
تغتسل من الجنابة ثم ترى نطفة الرجل بعد ذلك هل عليها غسل  
فقال لا تلاذ لانه يبرأ كما تشاهد على استحباب الاستبراء طهارة  
وما يلزم منها عدم مشروعية. بل لان مدلولها الصريح وانما  
هو ان لا يحد من عليها حين خروجه منها شيء بعد الغسل عند تركها  
الاستبراء بالبول ثم الاستبراء حيث كان على المشهور. انهم وانما  
شرح من هو المتبرع عن طهران الغسل فانه اذا لم يجز ان يكون هذا  
المراد من غسلها من دون الاستبراء ففقد ولا على نفى الاستبراء  
عنها لعدم ثبوت التعبد بالمحض ويؤيد ذلك اصل عدم ضرورة الاستبراء  
معما ذكره المشارح رحمها الله ان الاستبراء بالبول مما لا يوجب  
في خواجه بقية المنى به وهذا انما يحصل في مرة رجل لا يخرج  
المنى والبول فيه فيكون دور البول منه فرجا لما بقي من الاجزاء  
المنوية بخلاف المرأة فان مخرج البول لها مخرج المنى فالجمل  
عليها بالبول شطط من القول وبالجملة فاذا ذكرنا الشئ غيره فحين

الجزء الاول من دعوى مفيد وهو استحباب الاستبراء لها وهو  
 لبعده الاحوج الى الدليل وان كان منطبقا على الجزء الثاني منها وهو  
 انه لا شئ على المرأة ان لم يتسر لها الاستبراء ولعل الشيخ قصد بالبدل  
 اثبات هذا الجزء الاخير والاشكوك الاستاذ خير من بيان التأييد  
 وما عسى ان يتوهم من الاستيناس لهذا المطلب بان السوان مشهور  
 بكون الاستبراء بالبول مع ودا هو ما بين النساء في ذلك الوقت و  
 جوابه عليه السلام يوزن بتقريره على ذلك فهو كما تراه خفي لا يميز  
 ولا يغنى واما الاستبراء لاجتماعه فيو وان امكنها بالعصم عرضا  
 كما اثبتته جمع وليس بعيد لكن غير ثابت وان كان احوط كما نبه  
 عليه سيدنا العلامة ابقاه الله وادام في روضته الاحكام قوله و  
 يدخل في حكمه اساء الطفل عاد حكمه المطلق مما سبق في اول كلامه وما  
 المخرج المثلث قوله ومع ذلك لا يخلو من المقتضيات كما لا يخفى لانه و  
 سائر المقتضيات باعتبار بعض الافراد وهو ما نص عليه من ابن تليث  
 ونبتي لكنه لا يسلم عن بعض اخر وهو من زاد عن الثلث ونقص  
 عن حد المرجولية والانه نشأ

## كتاب الصلوة

قوله كالاتين والفرن لاتون كثورو قد يخفف اخذوا والمخبازو  
 الجصاص ونحوه وآفون بالضم الذي يخبز عليه الفرن وهو خبز  
 غليظ ينسب الى موضعه وهو غير التثور قوله فمن حكم بطهرة لزمه  
 القول بالمنع من السجود عليه كانه تعريض بالمحقق في المعتمد حيث قال  
 في باب التيمم الى مخرجه عن الارضية ومع ذلك جوز السجود عليه  
 كما مر فلا عنه في مبحث التيمم من هذا الكتاب قوله اما بالعارض  
 كالمعادة لثلاثين في انقض الادل اذ يكفي في اطلاق الخ قول توضيح المقام ان  
 الشارح رح يريد دفع اشكال يرد على ظاهر كلام المصنف بانه ان قوله  
 والرجوب والندب واقعة ثبتت قوله معينة الفرض ومعنى ان الفرض  
 اذا اعتبر في مطلق التيمم وهو لا يكون الا واجبا فلا معنى لقوله والندب  
 اذ الندب منافي للعرض كونهما قسامين متباينين بيان الدفع ان قوله والندب  
 فيهما ان حدهما ان يراد به المنذر بالعارض كظن مثلا اذا اعيدت والفتا  
 الجمعية روح فالندبية العارضية لا تنافي في الفرضية الاصلية لتناقض  
 التمهيد وهذا ظاهر وعلى هذا التقدير فالمراد بالفرض في قوله معينة



الفرض ما يرادف الواجب كما هو المعروف وثانيه ان يراد بالندب ما  
 يشتمل المندوب الاصل كما في ذلّة الظاهر مثلاً روم فامر به بالفرض لا بتبر  
 في مطلق النية هو نوع الصلوة اعم من ان تكون واجبة او مندوبة  
 كما ذكره الشارح قبيل ذلك في الاحتمال فيرتفع المندوب فائدة يكون  
 قوله والندب على ما اذا التقدير في ان يذهب على ان ذلك لا يحتال  
 فكل من ان يذهب لا يثبت من شئ رينان اما الاول ففيه نص في  
 معقول المندوب واما الثاني ففيه شك في معقول المندوب في شئ رينان  
 ان يكون قوله والندب معطوفاً على قوله الفرض هو فلا يسد  
 سوال ولا يبقى شك في قوله في نفى الكراهة في قوله او التيمم في نفى  
 يعني انه لو علم انه عند ترك المداقة رفع اليدين يستأجر الى  
 التيمم لفقد الماء ففي نفى كراهة مداقتهما في هذه الصلوة نظراً  
 كما في الصلوة بفعلها بالطهارة المائية مع ارض بكما لها بالتفصيل  
 الحاصل بعد الطهارة الترابية قوله او فيما دون فوسخ يمكن ان يعمل  
 بعد ان يجعل قوله او فيما دون فوسخ كناية عن التيمم في الجملة القائمة  
 فانه الحكم اللازم فيه دون الفرسخ وقد صرح به في المقاصد الخيرية

فقال، وقد تلخص من هذا البحث وما قبله ان الناس في الجمعة  
بالنسبة الى سكان ثلثة اقسام فمن دون الفريخ تعيين عليهم الاجتماع  
على حصة واحدة او التباعد بفريخ ومن يزيد عنه ولكن لا يبلغ  
الفريخين فإن امكنه إقامة الجمعة عند هو تخير وابينه وبين  
الاجتماع وان لم يكن تعيين للاجتماع ومن زاد على الفريخين فإن امكن  
الاجتماع عند هو تخير وابينه وبين المحصور ولا سقطت عنهم  
الجمعة انتهى وما ذكرناه يحصل لتوفيق بين كلامه هنا وكلامه ثمه

## كتاب الزكاة

قوله **كتاب الزكاة** وان يتخلص الواحد راس كامل الى ويشترط  
ان يتخلص للمكلف الواحد راس كامل من اناث الخيل ولو بالقيمة كما  
اذا كان شريكاً لغيره في نصف احدى الفريسين ونصف الاخرى فيكمل  
له راس من نصف اثنين فقد تلخصر له لا شئ عليه في بعض الفري  
اذ لم يكمل قوله ولا تعيين المطابق كالمائة واحد وعشرين  
بالاربعين اى وان لم يكن كل من الاربعين والخمسين وحده  
بما دلل الله عليه من كان العادة هو الاربعين دون الخمسين كالمائة

واحدى وعشرين او بالعكس كالمائة وخمسين او هما معا كالمائة  
والثلاثين فانها تقضى بعد اربعين مرتين وخمسين مرة واحدة  
ولا تقضى باحدهما منفردا وهذا شق اخر وهو ان لا يعدل مجموعهما  
ولا احدهما ولا كل منهما ولا واحد منهما ببيئه اشار اليه بقوله ولو  
لم يطابق ومثاله مائة واثنان واربعون فان عدد خمسين بقى اثنان  
واربعون عفووا وان عد باربعين كان العفو ثنتين فهو المختار لكونه  
اقل عفوًا وانما فصل هذا الشق لانه غير داخل تحت القسم الاول  
وهو المطابقة بهما اى بكل منهما واحدة وهذا ظ ولا تحت القسم  
الثانى وهو عدم المطابقة بكل منهما واحدة لان مفادة على ما هو  
صائب العربية من توجه النفي الى القيد هو وجود المطابقة ولكن لا  
بكل منهما منفردا فهذا الشق لا انتفاء المطابقة فيه راسا لا يندرج تحته  
ويمكن على بعد ان يكون التقدير بقرينة الشق الاخير والا فان ظا  
احدهما تعين المطابق الى خرة فيكون جاريا على ما هو عند اهل  
المعقول من ان نفي لمقيد قد يكون بنفي لمقيد ساسا والا مرسلا

## كتاب الصوم

قوله طاب ثراه ولا فرق حينئذى حين القول بعدم  
القضاء واما على تقدير القول به فالفرق بينهما فى الاثر والافساد  
وعدهما لان النظر الى المحرمه منهى عنه واقل مراتبه الفساد

## كتاب النذر

قوله طاب ثراه وهذا القسم يمكن دخوله فى كونه طاعة او مباحا  
فيخرج به او بهما فيه ان الدخول والخروج متناقضان فاما معنى قوله  
يمكن دخوله فى كونه طاعة فهو التفريع عليه بانّه خارج بقيد الطاعة  
حيث قال فيخرج به أى بقيد المقدور او بهما أى بقيد الطاعة  
او المباح والتجواب ان الدخول فى جنس الطاعة على القول بأن  
الطاعة تعرف بالصحيحة والنافعة وقوله فيخرج ليس تفريعا على  
مجرد قوله يمكن دخوله بل على ما استفيد من الكلام السابق من ان  
هذا القسم غير مط للشايخ لا متناكح ولا لا يكون طاعة على القول  
بان الطاعة اسم للصحيحة خاصة وما استفيد من هذا الكلام من  
انه داخل فى الطاعة او المباح قطعى الاول فيخرج هذا القسم بقيد

الطاعة والمباح وعلى الثاني يخرج بقيد المقتد ورفقوله فيخرج به  
 او بهما نشء على خلاف ترتيب اللف لان الخروج بقيد المقتد ورفقوله  
 المذكور اولاً في النشر متفرع على كونه طاعة او مباحاً وهو مذكور  
 في اللف ثانياً ولا يبعد ان يستفاد مجموع الامرين اى دخوله في  
 الطاعة وعدم دخوله فيها من قوله يمكن لان الامكان يقتضى <sup>فيه</sup> الظر  
 الوجود والعدم فعنى قوله يمكن الخ انه يجوز دخوله ويجوز  
 عدم دخوله والخروج به متفرع على الاول والخروج بهما متفرع  
 على الثاني فالترجيح على قوله يمكن فقط والنشر على ترتيب اللف و  
 هذا وجه ادق والطف قوله المنع فاعل لقوله راجحاً اى مباحاً  
 يرجح المنع فيه ولو قال مباحاً موحواً لكان اخصراً اظهر قوله  
 وما ذكره هنا تبجاً للعلامه والمحقق قد استضعف في الدروس الى آخره  
 افاد السيد السند الاستاذ المجتهد للعلامه ادام الله ايامه في توضيح  
 هذه المقامه مباحاً اصله ان نظر الشهيد رحمه في الدروس الى ان  
 المقسم به في جميع الاقسام هو ذات الله المدلول عليها بالالفاظ  
 غير ان بعض الاسماء لشدة اختصاصها بها احق بان يسمى المقسم

به الحلف بالله وهذا كاسم الجلالة فإنه مشد يد الاختصاص <sup>نحو</sup>  
 الله فهو الحق بهذه التسمية من سائر الأسماء ولا سيما من مقلب  
 القلوب ولا بصار ومدبر الليل والنهار وامثالها ما يرجع القسم  
 به إلى القسم بصفات الأفعال التي هي <sup>من</sup> الأسماء الدالة على صفات <sup>التي</sup> الذات  
 هي وإن اسم الذات فظهر يمدح بضعف أفعال العلامات والمحقق <sup>ما هو</sup> هو الله تعالى  
 بعد لكل بالحلف بالله وتسمية المحلف باسم الجلالة حلفاً <sup>بسم</sup>  
 بعقبه الشارح طاب ثراه بأن مدار التسمية ليس ما تضمنه من  
 الاختصاص بذات الله والبعد عنها بل مدارها أن مدخول حرف  
 القسم في القسم الأول ليس اسماً من الأسماء الشريفة الإلهية <sup>الخاصة</sup>  
 لأن يكون بالفاظها المحترمة مقسماً بها بل المقسم به فيه إنما هو  
 مدلولها أعني ذات الله سبحانه والألفاظ سمات وعلامات ولذا  
 كان رسول الله كثيراً ما يقول لا ومقلب لقلوب وكان إذا اجتمع  
 قال والذي نفس محمد بيده فهو الأولى بأن يسمى حلفاً بالله كما في الآية  
 رجمها الله بخلاف القسم الثاني فإن مدخول حرف القسم فيه هو  
 أحد الأسماء الشريفة القابلة لأن تكون مقسماً بها <sup>بما</sup> بغير عرفها <sup>لأن</sup>

ووجهها فهو حلفت باسم الله ثم قال مستدركا غير لو قيل ان لم يحصل  
 التسمية بين القسمين بان يكون المقسم به شيئا جميعا مدلول  
 اللفظ بالغناء اللفظ الدلالة على عروبته القسم وجعلها جميعا  
 سمات الذات وهذا قول جامع بين ما حققه المصنف في الدروس  
 وما ذكره الفقه هنا او لا وليس معنى الجمع هنا ان هذا القول رافع  
 للفرع والمنافاة الواقعة بين قول المصنف هنا انها للمحقق والعلامة  
 قوله في الدروس ردا عليها انما المراد بالجمعة هنا ان هذا القول  
 متعلق من قولي بين احدهما قول المصنف في القسم الثاني وثانيهما قول  
 الغير في القسم الاول فان قول المصنف في القسم الثاني هو ان المقسم  
 به فيه ذات الله وهو قول المتنازع وهو في القسم الاول فاذا جعل  
 المقسم به في كلا القسمين مدلول اللفظ فقد اجتمعت لقسمان الله اعلم

## كتاب القضاء

قوله وترجيبة الوقت قوايا الرأى المهمة والجسيم والمياء المشنة من  
 الرجة محركة وهو التشبيه بالانسان والترجيع وارجة اخو الامر  
 عن وقت كذا في نظاموس ولو يذكر الترجية وعلى تقدير صحته وكونه

بمعنى التأخير كالارجاء فلا معنى لتأخير الوقت إلا ان يراد تأخير  
 الأمر عن الوقت على وجه التجوز في النسبة والنظم الترجية بالزائد المجمعة  
 فالجيم من قولهم كيف تزجي الأيماى كيف تدافعها قوله ولا ضمير في  
 معنا إلى استثناءها جواب عما يرد هذا وهو ان قضية الاستثناء يقتضيه  
 استثناء الذكورية قطعاً فإن الاستثناء من الأمور المتعاطفة أما  
 راجع إلى الجميع وإلى الأخير فقط على الخلاف فلا بد من دخول الأخير  
 في الاستثناء على كل تقدير وتحرير الجواب ان ما ذكرت انما كان لازماً لو  
 كان المستثنى افراداً لا مواداً متعاطفة أى احادها فإن ارجاع الاستثناء  
 إلى الأول والوسط دون الأخير هنا لا مر خارج عن قانون اللغة وهذا  
 ليس كافياً فإن المستثنى والمستثنى منه على الوجه الذى ذكرناه هو  
 المجموع وهو امر واحد كما عرفت من قوله فيصير التقدير كذلك  
 أقول لئلا يفهم من هذه العبارة هو ان قوله رحمه الله لا قاض  
 التحكيم استثناء من مجموع ما اشترط في القاضى العام وكيف في الاستثناء  
 من مجموع انتفاء البعض في قاضى التحكيم وقد علمت ان بعض هذا  
 المجموع وهو الكتابة والبصر منتف في قد صرح بالاستثناء ولا حاجة



الى استثناء الذكورة وانك ان تصور هذا المطلب في صورة دفع  
 دخل كان قائلاً يقول ان قوله الا قاضى التحكيم استثناء وهو يقتضى  
 انتقاله ما ذكر في المستثنى منه والذكورة مما ذكر فيه فلا بد من استثناءها  
 في قاضى التحكيم والجواب ما دللنا عليه وما ذكره هذا القاضى فنكف  
 لا داعى اليه على ان الذكورة ليست اخراً لا مورا لمتناطفه المذكورة  
 فلا تنجا له ما ذكره في المدخل صلاحته يحتاج الى دفعه قوله وان  
 تخلف الثالث وهو الجزم بان صرح بالظن او الوهم اقول لا خلافاً  
 في سماع الدعوى اذا كانت في صورة الجزم كان يقول لى عليه الف  
 درهم سواء جزم به بالقلب ام لا فان المدعى اذا كان له بينة تشهد له  
 بحق وهو لا يعلم بها او اقر له مقر بحق وهو لا يعلم فلما ان يدعى به  
 على الحاكم سماع دعواه وكذا لا خلاف في عدم سماعها اذا كانت في صورة  
 الشك والاحتمال كان يقول من الجأيز ان يكون لى عليه الف درهم  
 انما الكلام فيما اذا اوردت بطريق الظن كان يقول الظن ان لى عليه  
 كذا وانه الذى سرقى مالى او قتل ولدى والمشهور في عدم السماع  
 مطلقاً وقيل بالسماع مطلقاً ذكره في لك وقول بالتفصيل وهو

السماع فيما يعسر الاطلاع عليه كالقتل والسرقة وبعض المعاملات  
 وعدم السماع فيما عداه كالكثير من المعاملات وهو الذي ختاره في الكتاب  
 وح نكل ما يعسر الاطلاع عليه فالوجه فيه السماع وذكر القتل السرقة  
 على سبيل التمثيل وانما حملناه على ذلك مع ان ظاهر العبارة عدم  
 السماع في المعاملات مطلقا وان كان بعضها مما يعسر الاطلاع عليه  
 كالمعاملات الوكيل بعد موته او غيبوته لان الظاهر في هذه الصورة  
 ان حالها كحال القتل والسرقة والفرق تحكم حجة المشهور عدة امور  
 احدها ان لا يراد بطريق الظن كالاقتناع ليس بدعوى وانما  
 الدعوى ما اورد بطريق القطع فانه المتبادر من قولك فلان يدعي  
 على كذا والسماع انما يجيب للدعوى وثانيها ان من لوازم الدعوى صحة  
 رد المنكر اليمين على المدعي وهو لا يصح هنا لعدم جزمه به وثالثها  
 ان من لوازمها صحة القضاء بنكول المنكر وهو محتتمر هنا وكيف  
 يقضي بما في قبضة عمر ولن لا يدعيه وانما يقول ظن اني والوجه  
 في الوجوه الثلاثة واحد هو نفى كون المظنون من الدعوى في شئ  
 بشهادة العرف او انتفاء لوازمها فيه وتجه السماع مطلقا اما اولا

فاصل لا باحة وهو جواز الحكم والفصل في كل خصومة واحدة على  
 اشتراط الجزم وفيه ما سياتي واما ثانياً فعموم ما جاء في الامر بالحكم  
 وما دل على ان نصا لقضاة لرفع المنازعات وقطع الخصومات وفيه  
 منظر واما ثالثاً فلان ما ذكر في حجة عدم السماع فهو لا يقبل الا لاعتناع  
 اما الاول فلما يرد على ان الغالب في الدعوى بالنظر الى حال الخصوم  
 وان كان هو ما ذكر لكن يراه اورد على سبيل الظن ايضا وهو في المنزلة  
 كثير اما يقام مقام العلم فدعوى انحصارها اغنيا يورد في صورة الظاهر  
 مقدوحة بالمنع اما يورد في المسئلة ان هذا يدعى السماع وهذا  
 يدعى عدم السماع صرح ان كلامهما انما يفتي بما يغلب على ظنه وفيه ان  
 استعمال الدعوى في المظنون لا يقتضي على ذلك ما لم يرد كونها حقيقة  
 فيه لان الاستعمال اعم من الحقيقة وكون المتبادر منها اداة الاستدلال  
 المظنون والاصح السلب بان يقول ظن هذا ولا ادعية ولا حقيقة  
 في المقطوع البتة فلو كانت حقيقة في المظنون ايضا لزم الاستدلال  
 المجاز غير منه وذلك لان المظنون ولو قيل بكونه فردا من المقطوع  
 فلا شك انه متميز منه وليست احداهما عين الاخرى ولا مساوياً ياله

حق يمتنع لا يشترك وإما الثاني والثالث ففيها إلا أن تكون  
 الدعوى على الإطلاق مستلزمة لحدوث اليمين والقضاء بالتكول لم  
 لا يجوز أن يكون هذا مختصاً بالدعوى لمسوقة على لقطع كيف ومن  
 الدعوى ما لا يرد مع اليمين على مدعى كما إذا كان ولياً أو وصياً فليكن  
 المظنونة كك وفيه أن لا إطلاق ظمن إطلاق لا دلالة له على أن  
 المنكر أن يرد اليمين وأن الحكم أن يقضى للمدعى بتكول المنكر  
 تقييده بالقطع لا يسمع إلا بعد إقامة الدليل كفاً على التخصيص  
 بما عدل الرئ والوعى ولئن تنازلنا عن هذا كله فنقول إن أصل الحجة  
 الثالثة للقول بالسمع غير مسموع لأن بطلان حجة القول بالعدم على  
 تقدير تسليمه لا يكون دليلاً للقول بالسمع فإن القضاء نيابة عن  
 الشارع فلا بد في المورد المشكوك فيه من الدليل على إذنه عليه السلام  
 ولا تكون عدم الدليل على عدم الإذن كافياً في الحرام وآه القول بالتفصيل  
 فهو ما نقله المحقق رحمه في الشرائع عن معاصرة نجيبة الدين نأ المحلى فقال  
 وكان بعض من عاصرناه يسمعون في القصة ويحلف المنكر وهو بعيد  
 عن شبه الدعوى انتهى وتوضيح أن بناء القصة في غالب الأمر على الظن

والتبرهم فيقال ظن ان فلا تاسر في مال بل اذنت ولا يقال رايته يسرق  
 ولا ليل له فهلا اخذت بتلابيبه فاذا ردت الى المحاكم وقال مغل  
 ذلك فلو لم يسمع ذهب هذه الحقوق ضياعاً بخلاف ما اذا سمع فأنه  
 ربما خاف من سوء معاقبة الإكثار فأقرا وتسامع الناس فتهدله  
 بعض من اطاعه عليه ولا اقل من التحليف بعد التحريص فلعل ينكل  
 وفي كل صورة يستأدى حق كذا ذكره في الوسائل ثم تعقب بان من  
 اعظم المقاصد سبيل ذيل لستر على الناس ولذلك حرمت  
 الغيبة والتجسس والقول بغير علم فكيف يبيح هتك الحرمة بالترافع  
 واجراء الاحكام على رؤس الاشهاد بمجرد الادعاء التهمة ولا اقل من تخصيص  
 ذلك بمواقع التهمة لا كل من اتهم وان لم تكن مظنة للتهمة انتهى و  
 هو حسن في نفسه ولكنه غير قائل لما دلت الحجة التي ذكرها لا بنمايل  
 انما هو معارضة عليها فاقصى ما يفيد التساقط والتعاضل ان جمهور الامم  
 بالستر معارض بجمهور الامر باستيفاء الحقوق معارضة الجمهورين من  
 وجه فلا بد من الترجيح بل اصل العموم الاول مخصص بما عدل القضاء  
 فان التعناء مدارج على هتك الاستار وكشف الاسرار ولذا جوزت

الغيبة في انتظام الشهادة فن قال بسماع الدعوى المظنونة فقد جعلها  
 من موارد القضاء فهو لا يسلم كونها من مواقع اسبائك لذيل فالعمدة  
 الكلام في كونها من موارد القضاء وربما يخرج لك بأصل لا بأحة  
 ويتوجه عليه انه ان اريد بأحة ما يترتب على السماع من المحكم والقضاء  
 فالأصل فيه العدم لانه تساط على الناس فلا يثبت الا بالدليل المقاطع  
 وعند فقهاء فالامتناع لا يروى عملاً بقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به  
 علم فان عدم الدليل دليل لعدم وربما يتأنس لذلك ايضا بحديث  
 ما قاله الدين وهو حديث طويل وموضع الاستيناس فيه امران الاول  
 ما فيه من ان غلاما استقبل عليا عليه السلام وهو يبكي فقال عليه السلام  
 ما ابكاك فقال ان هؤلاء النفر خرجوا بابي معهم في سفرهم فخرجوا ولم  
 يرجع ابي فسالتهم عنه فقالوا مات فسالتهم عن ماله فقالوا ماتوا مالا  
 فقد متهم الى شريح فاستخلفهم وقد علمت يا امير المؤمنين ان ابي خرج و  
 معه مال كثير وساق الحديث الآن قال فالزمهم المال والدم فان ما  
 ذكره الغلام لم يكن على فهم القطع بل من باب التهمة وقد سمع على عليه  
 السلام والثاني ما فيه ايضا من ان داود النبي مؤلفه يلهي ن و

يتأدون بعضهم مات الدين فدعا منهم غلاماً فقال له ما اسمك قال  
 مات الدين فقال من سماك بهذا قال مني فانطلق اليها فقال لها من  
 سماك بهذا قالت ابوه قال وكيف كان ذلك قالت ان اباها خرج في سفر  
 ومعه ثوب وهذا الصبي حمل في بطنه فانصرفت القوم ولم ينصروا زحماً  
 فسألته عن فقالوا مات قلت اين ما ترك قالوا لم يخلف ما لا قلت  
 او صاكر بوصيته قالوا نعم زعموا انك حمل فما ولد من ولدك ذكر او  
 انثى فسمي مات الدين فسميته قال تعرفين القوم قالت نعم قال  
 فانطلق بنا اليهم ثم مضى معها فاستخرجهم من منازلهم فحكم بينهم  
 بمثل الحكم الذي حكم على عليه السلام من تفريق القوم ومسايلتهم واحداً  
 بعد واحد مكبراً حتى قروا باجمعهم بالقتل وجعل الدلالة فيه كالذي  
 فيما قبله بل في هذا اظهر من وجب اذ لم يكن هناك دعوى فضلاء عن  
 كونها مظلون وتوابعوا بان هذا لا يكاد ان يكون من باب الفضل ولذا  
 مخالفته في مورد منها الاصفاء الى كلام الغلام فان المدعى يشترط فيه  
 البلوغ ومنها انه يدعى عليه وهو مسلح لسيف عليهم ومنها ان  
 استخلاص المنكر والتكبير عليه بل هو ضروب من العدل والسياسة والتدابير

والكياسه وان سلموه وقضية في واقعة والمقصود ما عرفت بها وما يستدل  
لذلك ايضا بما روى عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي كان محبسا  
في تهمته الدم ستة ايام فان جاءه لا ولياء بيينة ولا خلى سبيلا فان  
جواز الحبس قبل حضور الولى دليل على جواز سماع التهمة مع حضور المتهم  
بالاولوية ويروى بان الرواية مع مخالفتها للاصول المقررة من امتناع  
تججيل العقوبة قبل ثبوت موجبها ضعيفة بالسكوني المعروف بوضع الحديث  
فلا تصلح للاستدلال ويحتمل ايضا بانه اذا حصل له ظن محقق على غيره  
بشهادة البيينة او اقرار ذلك الغير جاز له ادعائه عند الحاكم وجوابه  
ظاهر فانه لا كلام في تكليف المدعى وجواز ادعائه ما لا يقطع به انما الكلام  
في تكليف الحاكم بحمل مجوز لسماع ما يورده احد في صورة الظن امر محجب  
عليه قصر النظر على ما يورد عليه بصورة الجزم وان كان المورد ظانا بانه وشاكا  
او كاذبا ويستدل ايضا بانه لو كان الجزم بالدعوى شرطا للحكم لوجب  
على الحاكم الاستفسار في ما لم يصح فيه بالجزم هل هو جازم ام لا ثم  
الاستفسار عن سببه والنظر فيه هل هو مفيد للجزم ام لا وانت خبير  
بان المطلوب هو الايراد في صورة الجزم لا الجزم كما مر غير مرة فكلما



اتى به في صورة الجزم سمع المحاكم ولا تكليف له بالإطاعة على غيبه و  
 الاستعلام عما في قلبه هل هو جازم وغير جازم فالأقرب لأحوط أن  
 يقال بعدم وجوب سماع الدعاوى المظنونة والموهومة مطلقاً من  
 جهة القضاء وإن كان ربما وجب ذلك في باب التهم من جهة الحبس  
 والعدل والمعاونة على البر فإن هذا القول معقولة بكونه مشهوراً منصوصاً  
 بالأدلة المستورة أيضاً مع ما علمت من أن عدم نهوض الدليل على  
 الوجوب كان في إثبات المطلوب كيف وإن جواب الخصم المتهم عن الدعوى  
 المظنونة إما إقرار أو إنكار لأن السكوت راجع إلى أحدهما فإن إقراره من  
 جهة الإقرار ولا كلام فيه إذا إقرار العقل على أنفسهم مقبول وإن لم يكن  
 هناك دعوى صلا وإن أنكر فإما أن يحلف أو لا وعلى الثاني فلا فائدة  
 للسمع ولا معنى للقضاء وعلى الأول فلا بد من دليل قاطع لأن التكليف  
 تكليف فلا يثبت بدليل ضعيف على أن استماع القاضي لأمر المظنون  
 تعريض لنفسه في موارد التهم وسوء الظنون لما في من تسليط صاحب  
 الظن على صاحب اليقين وهو من أظهر موارد التهم بالرشوة والظلم  
 وقد ورد عنهم عليهم السلام أن القوامر والتهمة بالسكوت أسلم ومن

يسكت يسلم مع ان القضاء انما هو عند المرافعة والتحاكم وهما لا يتجلمان  
بالحقيقة في مفروض المسئلة اذا المذمى لا ينافى احدا بمخصوصه وانما  
غرضه استكشاف الامر والمحصن عن القاتل والسارق ليستوفي حقه  
بعد الانكشاف فهو يجوز ذلك لا يستأهل ان يقوم له القاضي على الدست  
فيكون نظيرا لما قيل بالفارسية مدعى سست گواه چست قول  
وتظهر الفائدة في مواضع كثيرة متفرقة في ابواب الفقه قال في  
الحاشية منشأ المخلاف من انه صادر من المذمى فكان كالبينة ومن  
ان سبب النكول وهو من المذمور فكان كالاتار وتظهر فائدة المخلاف  
في مواضع منها لو اقام المذمور بينة بالاداء والبراء بعد حلف المذمى فان  
قلنا ان اليمين كالبينة سمعت بيده المذمور وان قلنا كالاتار لم تسمع له  
بينة مكن به لاقراره ومنها انه هل يحتاج مع اليمين الى حكم الحاكم ان قلنا  
كالبينة توقف عليه وان قلنا كالاتار فلا ومنها لو انكر المفسس فحلف  
عزيمه فان قلنا انها كالبينة مشاركا او كالاتار فقيه ماسيا في من الخلاء  
ومنها لو انكر الوكيل في المبيع العيب فحلف المشتري عليه بعد تكملة  
اليمين فان قلنا كالبينة فالوكيل رد على الموكل وان قلنا كالاتار فلا

ومنه لو ادعى البائع تولية كثرة الثمن واقام بينه فانها لا تسهم لانه  
 مكاد بلبها بقوله الاول ولكن لما حلت المشتري على عدم العلم بذلك  
 وهل للمشتري رد البعدين عليه ام لا يفي على القولين فان قلنا لا يمين  
 المردودة كما قرار المنكر فله الرد لان المشتري لو اقر نفعه وان قلنا انها  
 كبينة المدعى فلا لان بيئته غير مسموعة انتهى قوله في الحاشية لم  
 تسهم لانه بينه مكاد بلبها بقوله الثاني قراره بالاستغفال الحالى وهو الاحق  
 بان يسمى بلبها قراره وذلك لان القرار بالاقراض مثلا لا ينافيه بينة  
 الاداء والا يبرأ فلا يجه عدم سماع البينة على تقدير كون البين كالاقرار  
 ايضا فانها مسموعة بعد الاقرار المذكور وقوله فان قلنا كالبينة  
 فالوكيل اى وكيل البائع رده على البائع الموكل وان قلنا كالاقرار فلا  
 ذلك لانما اذا اقام المشتري لبينة على العيب في لمبيع سمعت البينة  
 ورده المشتري على وكيل البائع ورده الوكيل على البائع فذلك يجب الرد  
 مع يمين المشتري وانما قال فالوكيل رده مما شاة مع الشق الثاني فان  
 المراد فيه وان قلنا كالاقرار فلا يجوز ولا الظاهر ان يقال فعلى الوكيل رد  
 بخلافه فان كانت كالاقرار فان الوكيل لو اقر بالعيب في متاع موكله كان

ذلك منه اقرارا في حق الغير وهو غير صحيح فكان اليمين المأثمة  
 للاقرار قوله ومنها لو ادعى البائتة تلبية الخ اعلو ان الباع اربعة اقساما  
 لان البائتة امانت بخبر المشتري بثمن المبيعة في لحيته لسابق او لا  
 الثاني لمساو ولا اول امانت يبيع منه براس مال الوينقصان منه  
 او زيادة عليه والاول لتولية والثاني للوضعية والثالث للمرجح  
 رخصا وذكره هذا ان البائتة اذا قال للمشتري ان هذا المتاع كنت  
 اشتريته بخمسة دراهم ووليتك هذا العقد ثم ادعى اني كنت  
 اشتريته بستة دراهم وانما بينه فانها لا تسهر لكونه مكذبا  
 انما ياتي له الاول حين العقد لكن يجوز ان يخلص المشتري  
 ان ادعى عليه ان ياعربا له في السابق والكره للمشتري فان حلف سقط  
 دعواه انما انكر ذلك بغير فيه انما انكلام في ان المشتري هل يجوز ان  
 يري الباعين في السابق فأتى اليمين المردودة كاقرار المنكر فله الرد  
 لان المنكر وهو المشتري لو اقر باء راس مال هو ستة دراهم لنفع  
 اقراره انما انكر فاذ كان في اليمين كاقرار المشتري نافعا للبائتة حمودا  
 عليه وكيفية ما فانه تكليف بآيئهم وان قلنا ان اليمين كالبينة

فقد علمت ان بيننا بالاثم غير مسموعة قلنا اليقين لعدم انتفاع البائنة  
بها وبعد هذا البيان اتضح لك ان ذكر التولية هنا احتراز عن المساواة  
لا المراجعة والموازنة فان بناء هذه التمرة على الاخبار بالاثم هو  
مستتر في الاقسام الثلاثة مفقود في المساومة فلعل التخصيص  
بالتولية على نجر التمثيل بها انها اظهر الاقسام وان لم يكن اظهرها  
لصوقا بهذا المقام قوله من غير تفصيل بين ان يمتنع المدعى عليه  
من الحلف فيرد اليقين على المدعى وبين ان يتكلم من الحلف والرد  
جميعا فيرد الحاكم اليقين على المدعى قوله من التعزيز بما يصحفها  
العين وانما رد اليمين بالتمثيل عكس ذلك في مجمل الجرحين التعزيز حصل  
التفكير على الغفر وهو ان لا يخلو لربيل نفسه له ملكة قوله والرصيدة  
اليه اي على المدعى احتراز عن الوصية لفانها اذا ادعاهما كان مقصود  
المال قوله والثاني لقبول مطلقا، فسر القول الثاني بالقبول مطلقا  
مع عدم العلم بقائله ولو يفسر بالتفصيل لذي ذهب اليه العلامة  
لان ظ كلام المصنف بالنظر الى ما سبق انما هو القول بالثبوت مطلقا  
وعدم الثبوت مطلقا ولا ينساق لذهن من كلامه الى القول بالتفصيل

وان كان القابل به موجودا قائلين <sup>بهم</sup> مع البينة في الشهادة  
على الميت؛ اعلم ان هذا مسئلة يتبعها بالآلة ام لا واجد عليها نقصان  
اثبتنا الكرام عليهم افضل الصلوة والسلام ولا في كلام علمائنا  
للاعلام، احلهم الله دار السلام، هي انما اذا ادعى لابي الميت دين  
فاعتز به الخضم مدعي الايصال والوفاء الى المتوفى فهل عليهم  
الحلف مع البينة ام يجتزى بهما وجهان لم يحتل الاول لكونه من باب  
الدعوى على الميت والوارد فيها اليمين مع الشهود ففي صحة الصفار  
اكتتب الخاوي محمد او تقبل شهادة الوصي على الميت مع شهادة اخر  
عدل فوقع نعم من بعد يمين فان ظل الاطلاق اطراد الحكم في كل دعوى  
على الميت ولان اليمين مع البينة اعلى للتعليق اثبت في القضاء وفيه  
نوع من الاحتياط المطمئن في كل باب سيما باب الاموات والنظر الثاني للبحث  
العلل وهو ما رواه عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله فان كان المظهر  
بالحق قد مات فاقبضت عليه البينة فعلى مدعي اليمين بالله الذي  
لا اله الا هو لقد مات فلان وان حقي عليه فان حلفت ولا فلا حق لي  
لانك لا تدري لعله قد وفاة ببينة لا تعلم موضعها او غير بيينة قبل

عن

الموت فن ثمر صار علياً يمين مع البينة وهو كالصريح في المطلوب لا  
منه ومنه على أنه لو لم يكن لميت مطلوباً بالحق فلا يمين على المدعى و  
معلوم أنه في ما نحن فيه غير مطلوب بالحق فكيف يجابعت المدعى  
بما ذكر في الرواية لقدمات فلان وإن حقي عليه وهو يعلم أنه خلا  
الحق وهو له عليه من حق وكونه من باب المدعى على الميت من قبل القبا  
منها ما يتصمن اشتغال الميت بالمال وهذا غير متضمن للاشتغال  
ورواية عبد الرحمن كاشفة لما في صحيح الصغار من الإجمال والاحتياط  
يفسر بعضها بعضاً ولأن التعليق تكليف فلا يثبت لا بالذليل و  
نحوه فثبت ولأن الحلف إنما هو على المنكر عقلاً ونقلاً وتوحيده المدعى  
خلاف الأصل فيقتصر منه على القدر المتيقن وبني دعوى الاشتغال  
ولأن المحكمة في عدم الاجتزاء بالبينة حيث لا يجتزى بها تماماً هي  
عدم دلالتها على بقاء الحق كما تؤول إليه الرواية المعللة وبني مفقودة  
في دعوى لا يصلح والتبديد غير ثابت في هذا الجاه والقول بأن  
التعليق إنما هو لبيان وجه الاستدلال باليمين فلا يجب إطراره بعيد عن  
ظالم الحال والمقال بل إنما هو مجرد دليل احتمال ولا نه لونه يختلف واغرم

الحق لزوماً تكون بين البيعة والظلم بالاختلاف ثانياً ولا لها عهد ودان  
 في الدين وان لم يفرغ فلا معنى لوجوب البيعة ولا نه لو كان في دار القضاء  
 لما سمع منه دعوى بقاء وما اختلف خصمه بعد إقامة البيعة على  
 الاداء فكيف وهو ميت ساكت لا منكر ولا مثبت ولا نقدية والى  
 انخساب اليقين في دعوى الاشتغال على الميت ومنه مظنة الترس  
 ضماً فلذلك من اقام البيعة على الايضال اعد ما اقر عليه نفسه بالمكان  
 وهو قاض ببعده عن التهمة اذ لو كان غير متحيز خرجت الكذب و  
 اخذ حق الغير لا نكره راساً من اول الامر فلا اعتراض بالاستئذان  
 فربيه على الديانة ومن هنا يخرج الجواب عن حديث الاختيار المظلم  
 وهو مع ذلك قاصر عن افادة الوجوب وهذا لا سبيل وان لم يكن فيدل  
 للاسكات فلا اقاصم ان تعد من المؤيدات ولا قرب الى الاختيار  
 ان يعرض عليه المحلف فان بذل ولا فلا يجبر فتدبر واذا عرفت هذا  
 فنعود الى اصل الحكم في باب التحليف في الدعوى على الميت فنقول ان  
 ثابت في الجملة لا شك فيلان مستندة وان كانت الرواية المشأ اليها  
 وهو ما رواه في التمهيد عن احمد بن محمد بن عيسى بن عبيد عن سفيان



الضمير قال حدثني عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال قلت للشيخ عليه  
 السلام أخبرني عن الرجل يدعى قبل الرجل الحق فلا يكون له البينة  
 قال قال فيمن المدعى عليه فإن حلفت فلاحق له عليه وإن لم يحلف  
 فعليه فإن كان المطر بالحق قد مات المحدث وبه شتملة على محمد  
 بن عيسى العبيدي وفي توثيقه قول وعلي ياسين الضمير وهو مجهول  
 إلا أن الجملة الفحول قد تاقوه بالقبول حتى أن جدي السيد نعمته  
 الله العجز اثرى عول في شرح التهذيب على إجماعهم أن نقول مع كونه  
 سائما محذاه على غير طريقة الأصول ولكن هل يطرد هذا الحكم في  
 جميع الدعوى على ملية أم هو مختص بالماليات ظاهر الإطلاق  
 في كلام الشهيد الأول وترك التقييد من الشهيد الثاني لأول  
 مقتضى الأدلة التي ذكرناها الثاني كيف وقد قيل بعدم اطراد  
 في عين مع القطع بأنه مال مدخر فما ظنك بما ليس فيه من المالكين  
 عين ولا اثر فالقول باختصاص التحليف بالحق المالى وعدم  
 فيما سواه هو الامتن والاحسن ان شاء الله تعالى ولو خرجنا فذاهب  
 من صدقه من هي بيده مع اليمين وعلى المصدق اليمين

للاخر فان امتنع حلف للاخر واغرم له الحيلولة بينه وبينها بما قراره  
 الاول انتهى بمقتضى ان يقرع المصدق بفتح الدال ولكن فيه وجوه من  
 الاختلال احدها ان الضمير في قوله التالي واغرم اماً له والمصدق  
 بكسر الدال وللآخر والكل لا يخرج عن بشأ عداد في الثاني يلزم انتشار  
 الضمائر فان الضمير في متنع راجع الى المصدق بالفتح وفي اغرم  
 الى المصدق بالكسر وفي له الى الآخر وفي الثالث لا وجه للغرم ولا ينطبق  
 عليه ما ذكر في الدليل وكذا الاول بل كانه جامع للمحدودين وثانيها  
 ان قوله على المصدق غير ملائم بعد قوله فذ واليد من صدق لا به  
 اظهر في مرقته الاضمار ثانياً وهو اشنع ان معنى قوله لليمين  
 هو ان صدق ثانياً الثالث في حكمه ذي اليد بعد هذا التصديق  
 فيقضى له بها مع اليمين منه على انها ليست للاخر وهذا هو معنى  
 قوله وعلى المصدق لليمين للاخر على تقدير فتح الدال فيلزم التكرار  
 من غير طائل تحته وهو في مغل هذا المقام مستعجب جداً لان يقال  
 ان اليمين هنا على المصدق بناء على ان القول قوله مع يديه ولو كان  
 المراد يمين المصدق له لكان حق العبارة ان يقول وعليه ليمين لكن

فيه ان كلاهما لا يحالان تصديق الثالث كاحده من دون توقف  
على انضمام اليه اليه فلذلك وجب حملها في يمين المصدق وانما  
العبارة غير ثابتة عن المسألة وأما على تقدير الكسر فاليقين لا ي  
من المقر له ان فيها ليست المصدق في سرد الثانية من المقر على انه  
لا يلوها انها قد ثبت من هذا ان فيه راجع وانما هو على هذا التقدير  
راخيه وهو انه لا يثبت في الثالث ان ادعى عليه علمه بانها لان  
استدرك ان كنهه في المحلقة من المصدق لا يثبت في نفسه اذا  
ليست في الثالث الاخر القبيحة لانه الذي قد صرح عند العين باقراره  
الاول لاحد المتدعيين فلا يسوغ له ان يتجاع منه بعد استحقاق  
المصدق به اياها باقراره فان قيل ان لاظهار في مكان الاضمار لا ي  
في ذلك التمسك بوجوبه فلا يقال وعليه يمين للاخر كما قال في المل  
حيث وفي ذلك التمسك ان يكون في يمينه في المصدق عند قوله الق  
وعليه اليمين للاخر في امته من المصدق للاخر واغور القبيح فثبت لعل  
الوجوب في ذلك انما راجع الى ان يمين المصدق الى الموصول الاول بن  
كان هو المتبادر لنفسه في المصدق الى المصدق في المصدق في المصدق

اباؤهم في الجليلية والموصل الثاني وان كان عمدة في الكلام ايضا  
 لكن اتى به بالتبع والتضمن فلما غير الاسلوب واتى بالمظهر مكان  
 المضمرة على خلاف الظاهر علم انه يريد اثبات حكمه للموصول المذكور  
 بالتبع وهو المصدق بالكسر وكلامه هنا الحسن من وجب مما في لك  
 فانه يحمل ذو وجرة عدايده ان يكن الضمير ان في عليه واغرم  
 لذى ليد الذي صدق الثالث ب ان يكون الثالث ج ان يكون  
 الضمير الاول لذى ليد والثاني الثالث ب بالعكس وقد ظهر لك  
 مما امر وجوه الفساد وان الواجب هنا هو الوجه الثاني والذي ذكرناه في  
 ترجيحه من لزوم التكرار بلا فائدة على تقدير الخلاف غير هذا  
 بل ان الله من كلامه في لك هو الشق المبرح لانه جعل المقول في قوة ذي  
 اليد ولم يرب عليه حكما بل عقبه بقوله وعليه ليمن فثبت ههنا  
 هذا هو الحكم المترتب عليه وهو المحكوم عليه بالحلف لان يقال انه  
 اكتفى عن بيان الحكم بجعله صاحب ليد فان حكمه ظاهر ثمران قوله  
 في ما ياتي ولو صدق ثمران في ما بعد حلفها او نكولها ولها احلافه ان  
 ادعى علمه مصدق للمصدق بالكسر ايضا فان موادة انما هو احلاف

المقرر واختلاف موضوع المسئلتين غير مضمحل لأن ادعاء علمه وهو  
مدار الإحلاق متطرق في الموضوعين ولكن العبارة بعد لا تخفى عن مسامحة  
أما أولاً فلأن قوله مع اليمين في مقام وعليه اليمين ليس على ما ينبغي  
فانه يوهو ان لها مدخلا في تشخيص ذي اليد مع انه ليس مرادفاً  
اليمين حكم موقف على تشخيص ذي اليد لا من مشخصاته ولذا قال  
الفاضل لتوفى في حاشية هذا المقام المراد اذا تنازعنا في يد ثالث  
فصدقا حدهما دون الآخر ولم يكن هناك بينة تشهد لأحد هـ  
والذي صدقه المتشبهت هو ذا اليد والآخر خارج له اليمين على المصدق  
له الآخر حكاه الدعوى وأما ثانياً فلأن قوله وعلى المصدت  
اليمين لا يخفى ليس على طلاقة فكان عليه ان يقيد بما ادعى عامه  
بأنه لا وأما ثالثاً فلأن قوله فان امتنع سلم الآخر مبني على رد  
اليمين سواء كان الرد من المنكر أو الحاكم ولم يصح بذلك ونحوه أهل  
لظهوره وايضاً فان الرد فيما كان اليمين يمين نفق لعلم محل تأمل وأما  
رابعاً فلما قال الفاضل لتوفى من ان هذا المحكم مشهور ولى فيه نظر  
فان المتشبهت بأقراره رفع الدعوى عن نفسه وجعلها بينة وبين

صاحبة فلا يدعى هو حقا عليه حتى يسوغ له اخلافه وحيالو له  
بينها وبينه لا يوجب اخلافه ولا عزامة لانه لو يتلف ماله لان المفسد  
ان العين قد ثمنه والدعوى انما يكون على العين وعلى من بيده فكانه  
قال لا دعوى لك على بل على صاحبك ولا نص على ذلك بخصوصه  
فيما اعلم وعموم عزامة المتاعان لا يوجب وطريق السكوت سلم التمسك  
الله لا ان يتكلف ويجاب عن الاول بانه لا اختصاص له بما اختير من  
كسر الدال في المصدق بل لا بد من ارتكاب ما فيه من المسامحة على كل  
حال ليوافق كلام الاصحاب فان الظاهر هو كلامهم يدل على ان العين  
توجه الى المقر له دون المقر قال السيد السند طاب ثراه في الشرح  
المعغير ولو كانت في بدو ثالث وصديق لهما بانتهائه فهو في حكم  
ذي اليد قضى بهما له صريحا والآخر اخلافه اي اخلافته المصدق  
اذا ادعى عليه علمه بان في اخذ ما تمتر حلف لاخر واغرمه القيمة  
الا العين لا يستحق المصدق له اياها باقراره فلا يمكن ارتجاعه  
منه وانما يزعم الخصم لتفويته العين على الاخذ باقراره وقال السيد  
احسن الله اليه في انه لا يملك وان كان بغيره ثالث ولا بينه فان صدق

اذا خرج بالدليل، واقبح له السبيل، ومع ذلك قللتا من فيه عندنا  
 عجايل، لفتنا نصوصاً بالخصوص، ولما في مستند من الاجمال، ولان  
 المتبادر من المدعى هو مدعى المال، والله العالم بحقيقة الحال، وعن  
 الرابع وجهين اما اولهما علمت من ان الثالث وان لم يبق لان  
 مطالب المال وحق لكنه يدعى عليه الاخر علمه بان العين اقصم له  
 احاداً على عدم العلم، وانه قد حال بينه وبينها باقراره الاول قد  
 استغفها المدعى الاخر بحلفه، وامتناع المقر قبله من الحلف بعد قراره  
 بها الاول، وهذا موجب للغرامة كالاتلاف فكان باقراره الاول ولا  
 وامتناعه من الحلف عند استخلاص الاخر ثانياً كمن اقر يزيد بشئ ثم  
 قال بل لعمري، فان العين حثبت الاول وبغير القيمة للثاني فتأمل  
 وببشارة اخرى ان الثالث مشتركاً للمطالبة بالحقوق المتأكل عن الحلف  
 في كونه مطلوباً بالعين، ولا ومدعى عليه من جانب الاخر بالمواظاة  
 والعلم بان العين له ثانياً واستخلاص الاخر له ولو على عدم العلم بابها  
 له ثالثاً وامتناعه من الحلف رابعاً فيقضى عليه بالحقوق بعد حلف  
 المدعى وهو الاخر كما هو الاخر في باب النكول ولكنه حيث لم يبق

العين بيده بتقويت منه يغرم القيمة بتعريضها للتلف، مع  
 امتناع من الخلف، وبأجملة فيثبت الغرام، وتضع المرام، لكن نه  
 كالناكل في الأحكام مضافاً إلى الشهرة الواقعة بين الاححاب <sup>شفقة</sup> الكا  
 لحسن الظن بهم عن اطلاعهم على نص في لباب وإما ثانياً فبأنه  
 ان سلم كان رد على المشهور، لا على عبارة المشرح المبرور، وبذلك  
 اعترفت الفاضل لتوني في كلامه المذكور، فلا وجه لنسبة كلام الشارح  
 إلى المسامحة والقصور، هذا غاية توجيه الكلام، وتنقيح المرام والحق انه  
 لا عبارة بالعبارة بعد ظهور الامر، ولن يصلح العطار ما افسد لدهر  
 قوله لا سنلزاما لمعاوضة على جزء من مقابلة قال لفاضل لتوني  
 ان قسمة الرد قد يكون بأغنياء زيادة عين في احد الجزئين من  
 المقسوم كما لو قسم ارض متساوي الاجزاء ويكون فيها كلمة قيمته  
 عشرة دراهم يرد من وقعت في نصيبه على الاخر نصف العشرة لا  
 يخفى ان الكلمة بالكسر ليست رخيطة كالبيت والظا نه ما ما ينقل فلا يكون  
 جزء من الارض والكلام في الجزء الغير المنقول ولكن لامناقشة  
 في المثال قوله والعصائد الضيقة قال لفاضل لتوني هي الدكاكين



المتلاصقة التي لا تخفى أحدها القسمين وادع حيزه بأنه لا يوجد  
لاحتبا والتلاصق لأن القسمين في الأحاد كما قيل لا في اثنين

## كتاب الوقف

قوله لأنه عقد صدق من صحيح العبارة تأويل للنقل الذي  
وهنا فائدة يجب البحث عن الفارق بين الوقف وغيره من  
العقود في بطلان فيه والصحة فيها راعى العلماء الشهرة في البيع  
والإجماعات المحكية والمعتبرة المستفيضة في النكاح والأفماء  
ذكره الشارح هنا في ترجيح البطلان وهو مشترك في الجميع

## كتاب العطية

قوله ومفروضها محرم على بني هاشم من غيرهم أهلا ريب  
فإن الزكوة من جنس الصدقة كما قال نعم أخذ من أموالهم صدقة  
تطهرهم وهو وارد في الزكوة ولذا ذكره مولا الأردبيلي في بابها  
في تفسير آيات الأصول والأحكام والفاضل لقاساني في عنوان

ما يجزئ الزكاة وقال عمر بن الخطاب إنما الصدقات للفقراء والمساكين  
 وبني العمد في بيان المصارف الثمانية ذكر في رد المحتار  
 ولا يطلوا صدقاتكم بأمن ولا دعي إذا ردوه إلى الولي إلا رد يولي في بحث  
 الزكاة أيضا عن أبي جعفر عليه السلام قال لا يستحل لله جديا من  
 صلواته بعد الفريضة ولا عن صدقة احتل زكاة وعن أبي عبد الله  
 عن الصدقة التي حرمت عليهم قال هي تركها المتمردين وفي رواية  
 أبي بكر عن أبي جعفر عليه السلام في قوله نعم إن تبدوا الصدقات  
 فتنجيها قال يعني زكاة الفطر عنه إلى غير ذلك من الأحاديث  
 الكثيرة المقتضية وقد شاع إطلاق المبرقة عليها في لسان  
 العامة فإني في البيان في معنى تركها بوجهين أحدهما أنها  
 أشد الذم لقوله خير الصدقة ما بقيت ففي الحديث قال ولو زكوا  
 كان الزكاة من جنس الصدقة له ما هو قريب بالإجماع وقال  
 ولا يجوز تركه مما تنميها من المتوفى من ذلك الفضل بين الأصناف  
 المطلوب ابن ربيعة وقال الصدقة أو سائر الناس لا تحل للموكل  
 محمد انتهى وقال الشيخ في المسألة يجوز في مستحق الزكاة إلى ما سواه

عمال الصدقات وفي لنا فم والثالث العاملون عليها وهو جباة  
 الصدقة والرابع المولفة قاي بهم وهم الذين يستأجرون الى الجهاد  
 بالاسهام لهم في الصدقة وقال السيد السند في شرحه الصغير  
 تحت قول الحق يكره ان يملك دفع الزكاة بل انه صدقة معلومة  
 ما خرج في الصدقة وتطاعها كغيره لا كما تحصى حتى ان شيخنا  
 الرباني قال في الاثنى عشرية الزكوية لا جود في تعريف الزكاة ان  
 يقال هي صدقة عن المال مقدرة بالإصالة واذا تقر هذا  
 فينبغي ان يسئل عليه اولاً انها كيف عدا في العبادات مع ان  
 الصدقة من العقود والاقاعات وثانياً انها كيف لا يذكر افتقارها  
 الى الإيجاب والقبول كما يذكر افتقار الصدقة الى ذلك وثالثاً  
 من مصارفها انصرف في سبيل الله كبناء القنطرة والمساجد فمن  
 يكون قابلاً فيها ورابعاً انه روى علي بن ملال قال كتبت اليه سئله  
 هل يجوز ان يدفع زكاة المال والصدقة الى محتاج غير صاحب بيت  
 لاقط الصدقة والزكاة الا صاحبك انتهى وهو يدان على ان بيت  
 الصدقة والزكاة لمكان العطف وخامساً انه روى عبد الله بن

عن عبد الله بن شمس قال قلت لأبي جعفر عليه السلام الرجل من اصحابنا  
يدين ان يأخذ الزكاة فاعطيه من الزكاة ولا اسمي له انهما من  
الزكاة قال عطر ولا قسم له ولا تذال لم من الحديث وقد افق  
به العلماء وقال على عدم اعتبار القبول في الزكاة لحصول البركة  
منها باعطاء من لا يقبلها والجواب اما عن الاول فانها ذات جنتين  
احدهما جهة كونها تكليفا من الله المتعال واجب الاخر اهم من الاول  
وثانية كما كونها انتقال ملك ومعاملة بين الناس وهي بالجهة الاولى  
تذكر في نبيات وتعرف باسم الزكاة وبالجهة الثانية تورث في العقود  
الاقلية فانما هي ان الجهة الثانية اعم من الاولى لتشملها الزكاة و  
ان الزكاة رتبة امانة المندوبة والمندوبة فليما خص قسم من الصدقة  
باسم الزكاة سمى غيرهما بالاسم الاعم وبهذا يظهر الجواب عن الثاني  
فان الصدقة تستعمل في الايجاب والقبول ولو فعلا على ما قرأ السيد  
السنبلاني طائفي في شرحه الى نافع خلا فالجاءت منه لشبهة  
الثاني في شرح الآية فاشترطوا فيها ما يشترط في العقود اللازمة و  
قال في شرح المختصر يشترط في الصدقة امور قال ومنها الايجاب و

والقبول ويكفي فيها ما يدل على رضا المتصدق والمنصدق عليه  
سواء كان ذلك بقول منهما أو بفعل دل على رضاها ولا يشترط أن  
يبلغ ذلك ما يرضون به من دون خلاف يعرف انتهى وهو يؤذن بعدم  
الاعتداد بالقول الآخر وكونه خلافاً غير معروف ولا إشكال في هذا  
القدر من القبول ما ينفي الزكوة وإنما يذكره الفقهاء في بابها لأنه  
من أحكامها التي نفيها بالجهة الثانية المذكورة فالأولى أن  
يذكر في باب الصدقة ويقاس عليها حال الزكوة لكونها فرداً منها كما  
عليه وما من الثالثة فإن حال هذا الصنف من أهل الزكوة كحال  
أولئك على جهة عامة أو قبيلة كالأقارب فإنه لا يشترط فيه القبول  
إلا ما كان قبولاً لحاكمه كما ذكره الشهيد الثاني في مجتبه الرقعة من أروقة  
وهو أن القبول معتبر في الرقعة عندنا فكذا الزكوة يستدعيها القبول  
في القبيلة ولو سقط في هذا السنن وأما من الواجب فإن عصف النصارى  
على الخاص والخاص على العامة كثيراً في كلامه قال الله سبحانه في  
حكمه ذرية الشمس والقمر والنجمة مسنات بأمره وقال هم وحدهم عليه  
علم السموات والأرض والوسطى وأما من النجاسة في أن لا يكون

المال المحزبه وقد تحقق في الرجل ما ذكره ابي امان الحنفية لا يمنع  
 من قبول المال من حيث انه قال بل من قبوله من حيث انه زكوة ولا  
 يلزمه الاصل بكونه من الزكوة ولا قبوله بهذه الحثية بل يمكن  
 يقال انه يقبل به هذه الحثية ايم ولكن لا يتلفظ بذلك ترعا  
 استحياء اءا التلفظ به لا يلزم لخصوك لقبول بدونه كما في الاخر فليتل  
 زيد على ان افعى ما يدل عليه الرواية والقوى هي الاجزاء في الزكوة  
 بما اعطاه على خبر الوندية ومعلوم ان الاجزاء اعم من الوجوب لا يري  
 ان ايقاع العصر في اول الزوال نسيانا محذور عند القائلين بالاختلاف  
 من غير هذا الوجه من الشارع في هذا الوقت عند التذكروا ان ايقاع  
 الزمان في خير الوقت في حال الاختيار في ربه ان ايسر اجاب ان ايسر  
 ان لا يرتفع عليه وان هو المشهور ومن ان زوال الوقتين للخصية وقتها  
 الاجزاء وانما من الناس من لا يفرق بين الاوقات في اذنين  
 الحقيقه وانما على وجه ترفاذا بسوطتها الحسية في الصلوة فتزاد الفرق  
 ان يسكن من رايها كما انما قال وفقت وهو يريد ان يبيع لم يفرق السير فكذلك  
 انما قال انما حيث انه لا يفرق بين الصلوة عليه له بغير الصلوة

لو سلم كونها صدقة في نظر المتصدق منع كونها لك عند المتصدق  
 عليه وغاية التخصيص عن ذلك ان يقال ان الفارق في نفس الامر انما  
 هو لنية مع عدم منافضة الملقوظ للنوى وهو حاصل في غير  
 المسئلة نعم لا يحصل الامتياز الظاهري عند المتصدق عليه فهو  
 غير معتز بغاية الامر ان لا يترتب عليه احكام الصدقة عند  
 نلتزم ذلك حتى لو تصدق بهذه العبارة على لها شئ وهو غير  
 ها شئ فقبلها وتصرفها له ياثم المتصدق عليه ولم يبرء ذمته  
 المتصدق فعليك بالتأمل الصادق وجملة الامر ان ملاه الله  
 بأسرها على الاذن من الشارع واذا قد تبين اذنه في التصديق على  
 سبيل الهدية فتدبر تحت وقاية الهدية مقابل تصدقت كما  
 ان المنة تقسم صحيحة بصيغة النكاح ولا خير في نقله الصيغة  
 الاصلية بل وفي نقله اصل الصيغة القولية وما هو بموجب  
 للارتياح في كون الزكوة صدقة فانه كالضرودي من الدين و  
 انما اطنبت في الكلام دفعا لبعض الاوهام والان الامر سهل و

الانكاس جمل

# كتاب المتاجر

في له وقد اشار المصنف الى الامرين اما المعنيين المذكورين  
 وفيه ان المصنف لم يقسم التجارة في قسمين الاول الى المحرم والمكروه  
 والمباح حتى يكون اشارة الى المعنى الثاني للتجارة بل ناقص موضوع  
 التجارة الى الاقسام المذكورة كما نص على ذلك بقوله فينقسم  
 موضوع التجارة الى محرمه الا ان يكون لفظ موضوع مقمها في الشرح  
 او يراد بقوله الامر من التكب والاعيان المكتسب بها الا اشارة  
 الى المعنيين الشجر فانهم قول في الثاني بتقسيمه الاول الى بريان  
 في قسمين الاول وهو تقسيم التجارة الى محرم ومكروه ومباح  
 اشارة الى المعنى الثاني للتجارة فان هذا التقسيم انما هو باعتبار  
 موضوع التجارة وهي الاعيان المكتسب بها وهو المعنى الثاني ولا  
 يخفى ان كون هذا التقسيم باعتبار الاعيان مستقيم في القسم  
 المحرم والخمر فانها حرام وبينها ما في القسم المكروه كالزنا والطعن  
 فلا لانه ليس بمكروه بعينه انما المكروه مبيح لا كالفان واعتكاف الطعن



وهو ما خاف في المكسب بل المحرمه ونظائرهما انما هي صفات فعل  
المكسب دون الاعيان رحم فرجع التقسيمين الى امر واحد لان المحرم  
بما امر الله تعالى بها لا نفسه او كذا السلاح حرام ببيع ولا عداة الدين لا  
انفسهم بل الحكم بالنظر الجلي واما النظر الدقيق فيحكم بان بينهما فرقاً  
من غير اولى وان التقسيم الثاني للتجارة فقسماً منها من غير نظر الى متعلقها  
فان القسم الواجب منها باعتبار التقسيم الثاني هو ما توقفت عليه  
تخصيصه من موهبه المستحب منها باعتبارها هو ما يحصل من التوسعة على  
البيئتين وهذا من اخوتهما بالنظر الى نفس التجارة دون متعلقاتها  
من الطعام الحيوان والاماء والعبيد واما التقسيم الاول فهو  
باعتبار المتعلقات كالخمر والسلاح والكفن والطعام فان الاحتكار  
عمر المحبس ليس مكرها على الاطلاق بل بخصوص مادة الطعام  
ثم ان لا فرق في هذا بين الخمر بين غيرهما غير ان الخمر حرام متعلقاتها  
من الشرب والبيع والشراء والاقتناء والمباشرة فهي المحرمه سائر  
استعمالاتها لصارت بحيث تصعب داتها بالمحرمه فيقال الخمر حرام و  
لا هاتما بالسلاح والطعام ولا لثان فلا يقال لطعام حرام والسلاح

حرام ولا كفان - حرام بل إنما يقال لطعام حرام احتكاره والسلاح  
 حرام بيعه لا كفان - حرام بيعها هكذا ينبغي أن يفهم والله أعلم  
 سر له رمان أراد بها الكتاب اه أي كان لا ولا أن يفرد كتاباً لتقسيم  
 التجارة والبحث عنها بقول كل ويفرد كتاباً آخر للبيع كما أفرد لكل من  
 المعاملات كتاباً بالكتاب الأجارة وإذا لم يصنع لك بل درج البير في  
 كتاب المتاجر كان لا حسن أن يدرج غيره من التكتسيات فيه  
 لأن مثلها أنبأها من غير فرق فلا معنى لإدراجها في كتاب المتاجر  
 دونها ونكتة خصص بالادراج في كتاب المتاجر اهتماماً بشأنه لكثرة  
 ما يحسن به وقد ينظر تبصاً عدشي من اجزائه ما ويؤيد ما  
 يشاهد من الاسود والد هنية في الدخان وهو شاهد على تصعد  
 شيء من اجزاء الدخان معمالاً ان يقال ان هذا من اثر تدخين الدخان  
 لا سبب له في عتق ثأنه اثره وليس بانفصال جزء منه ولا ينفى  
 المشهور بأنه يستشمامه وراثر له لا بالذات كالية الميته اه فان  
 قيل ان الاسراج يجوز فليكن مخصصاً للذي عن استئصال لية الميته  
 قيل ضابطه التخصيص ان يكون المخصص بالكسر مخصص مطلقاً من

المخصص بالفتح وهذا بين الأسراج واستعمال الميئة عموم مخصوص  
 من وجه اجتماعهما في الأسراج بالدهن المتخذ من الية الميئة  
 مثلاً وتفرق الأول عن الثاني في الأسراج بالدهن المتنجس بالعرض  
 وتفرق الثاني عن الأول باستعمال الميئة في اللباس وغيره  
 مما عدا الأسراج فحلا يكون جعل الأسراج مخصصاً للدهن عن  
 استعمال الميئة أولى من العكس بل يحتاج إلى التخصيصين إلى  
 دليل خارجي قوله يمكن أن يريد ذلك أن أحفظه اهـ  
 المحسنة مجتلاًتها بأن تكون الصفات بما إلى ما يليق ويمكن أن يكون  
 توصيف الصور بالتجسيم على القصور من قبيل إطلاق المينات على  
 صور بهن والإولى ما ذكره الشارح وإن كان لا يخفى عن تكلف أيضاً  
 قوله واستثنى منها أنهم المستثيرة وقد ورد في بعض الروايات  
 جواز غيبة عن لا يحضر الجمع والجماعات وظفانه قد يعمل به بعض  
 اصحابنا ولا بأس باستثناءه عن الغيبة المحرمة ولا ينافي لا إجماع الواقع  
 على تحريره مطلقاً إذ ليس هو ولا إجماع لا الغيبة في الجملة ولو ثبت العموم  
 عن الجمعيين أيضاً فخلاص هذا البعض كاف عن خروجهم من الجمع

عليه ومغاثرته لمورد الإجماع فلا ينافيه الاستثناء ويعتقد  
 بالرواية الأولى أن يكون الخلاف معاً خيراً عن الإجماع أو يكون الرواية شاذة  
 صغرى كثرية لم يرد وضع يده عليها اهـ أي على عين المبتاع ويمكن  
 بآراء من ضمير عائد على المنفعة ومعنى وضع يده عليها حبسها  
 وعيولته بينها وبين المالك وعلى تقديرين فلا يرد أن المنفعة  
 ليست ثابتة من غير الاستثناء قال لفاضل لتوفى لان الأصل  
 تامة والقيمة الجاهدة والمشتري يدعى تقديمه فيكون مدعي بناء  
 قول المدعى هو الذي يدعى خلاف الأصل فيه انه معارض لأصله  
 تأخر الحمل لثبوت البائنة يدعى تقديمه فيكون هو المدعى قوله  
 والثاني عشرها إذا جئت على مولاها جنانية يستغرق قيمتها اهـ  
 بخلافه عما ثبت من أنه لو كانت الجنانية على مولاها لم يجز لانه  
 لا ينفك عنه في مال إلا أن يخص الأول بالخطأ والثاني

بأنه يرد مع ذلك ففي الفرق تأمل الاشتراك العلة

## كتاب الشركة

ترجمه ولو كان ذلك اختصاصاً اهـ أي لو أراد أحد الشركاء أن

يختص بشئ من ثمن السلعة قبل قبضه ولا يشارك فيه الشريك  
 الاخر فليعلم ما في ذمة المشتري من حقه بيده لمشتري بثمن معين  
 مثلا اذا كان حقه دراهم فليعلم انه بالدينار ليسلم من الربا و  
 تختص به او يصلح المشتري على ذلك الحق او يبرئه من حقه  
 ثم يطلب منه عوضا بالثمن ولكن لا يجب حرج على المشتري الاجابة  
 غير ان مثل هذه المعاسلات كثيرا ما يوقع عند الاستيثاق  
 والاعتماد من جهة الوداد او يحيل غريما له بذلك الحق على المشتري  
 فلا يقبضه هذا الشريك بنفسه بل يتعلق مطالبة المحتال  
 بالمشتري وتفرغ ذمة الشريك ويكون ذلك بمنزلة قبضه  
 بنفسه وايضا من ضمان ذلك الحق عن المشتري لهذا الشريك  
 ليستوفي لشريك حقه من الضمان ويقبضه

## كتاب المساقاة

قوله حد رامن وقوع اقل الجزئين لاكثر الجنتين اه كما اذا ثل  
 ساقيتك بنصف ثمرة وربع اخرى ولعمريين مخزج الكسرين قويا

وقر الربع وهو الكسر لا قل لاكثر التمرين مقدرا وان يزيد من نصب

الثمرة الاخرى

## كتاب النكاح

قوله واقل مراتب الامور الخ اقول لعل المراد بالجمعة ما مضى ق  
الواحد وهما مرتبتا الوجوب والاستحباب واما المعاني الاخر فكأنها  
غير معتد بها فلا يروى ان الاباحة اقل من الاستحباب على انها تكون  
بعد المحظر قوله تحفظ اذا غاب عنها في نفسها الخ اقول بالعنة  
عن الزنا ولا امتناع عن ابتداء من بينها لغير المحارم وغيره مما  
يسوء من وجهها قوله وانشف ارحاما اقول فان ارحام البكال  
لنقاتها عن الزوجات الفاسدة وشدة تشوقها الى مطاع جذب  
له من ارحام غيرها من الثيبات قوله وهوان يطلب من الله  
تعالى الخيرة اقول لا بمعنى الاستشارة فانها لا تأتي قبل التبيين  
لان مطلق النكاح من المندوبات فلا حاجة فيها الى هذه  
الاستشارة ولا بعد التبيين لابل ظاهر الدعاء عنه فان قوله

قد روي عن النسياء عن الخليل بن علي عدم التعيين والإلزام الظاهر  
 في قوله إن كان هذا كذا وكذا قوله والحق في برج العقرب  
 أقرب إلى عنان لفظ البرج بناء على ما أهل المنبذ ومنه قوله في  
 قوله في برج في مثل هذه الأعصار ولكن ما أهرق الدمع  
 البرق في غمارها بنجار لا نوارث من أن المذنب في غمارها  
 لسورة العقرب وهو ظاهر في المشاهدة وطول ما في سورة العقرب  
 لا تستكملها في وصورة قد خرج بعض الناس من سورة العقرب  
 الفلك في قوله والرقيب حقيقة لا في قوله في  
 الجماع وانصراب لفظ الزوج مكان الله في قوله في  
 النسياء هو المستعمل في معنى الجماع لا الزوج في قوله في  
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في  
 أي في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في  
 لا الثاني بل هو كما يكون حاشية في قوله في قوله في قوله في  
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في  
 وكفك في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في

انما قولنا في الحديث انما هو المقول واسموا له في قوله تعالى  
 في قوله الشيطان انما في مجمع البحرين وفي الحديث شارو كرا لفا  
 في الحاشية في المقول انما لان ضمير لا يتبعه راجع الى لولان وهو  
 من زلته فيه لا مشاركة فيه ولو لا الحديث المصنف باثباته لكان  
 قوله شرك في تحتين - والحديث المذكور هو هذا - ادان في الرجل  
 من المرأة قد حضر الشيطان فان ذكره واسموا له تنجي الشيطان عن  
 ادان فليس ولا يسمى داخل للشيطان ذكره فكان الله اعلم بما جسدوا  
 والنظرة واحدة قال الراوي قلت باي تنجي به ان هذا فقال بجيننا  
 وبصمنا يعني اذا كان مولودهم بالنا اهل الامية قرب بمفرعين  
 شرك للشيطان والاذن ان كانت من عن كونه شركا في شئ من عبادته  
 عنه اقوال وادالكات جميعا في قوله في قوله في قوله في قوله  
 جاز الرجوع في المصوب ايضا كما مشروا ابا حنيفة في قوله في قوله  
 من الم قول تعريض على المصنف حيث غفل عنه من قوله في قوله  
 بعد المقرب في خبر واحد قوله فان ذلك مما به الله في قوله  
 قال في شئ السلطان رحمه الله في قوله في قوله في قوله في قوله



اللسامع وكذلك في مكانه كانت لا إلى الجماع ووجوه كراهة الجماع  
نوعا تعرض للحصول هذا الحال للسامع وقد صرح بهذا الاحتمال في  
شرح على الشارح ويحتفل ان يكون المراد عدم فلاح الولد  
الحاصل من هذا الجماع وكونه غزانيا غزانية انتية  
المربى يدرك ما الى ثبات النهي الوارد في كثرة امثال هذا  
بال محدودت ما يشين الرلد لا غير كذا الاوامر الواردة في  
صحيباتها اذ لا يما يفهم كما تشاهد في ما نقل في  
الكتاب بل راية في هذه المسئلة بخصوصها  
مصرونة يعني الاراء في الثاني في هذا الاحتمال لان  
قوله في باب الكلاصير ورث الخرس  
وهو قوله في باب الكلاصير ورث الخرس  
الحاصلة بالانوار المذكورة مما نوجه به برادون من المضمرة  
الحاصلة من كون الزنا قولا باعلى لا تنكح عند الجماع  
الخ اقول قال في لسان الراعي عن الكاهن خالد في وصية  
مقد بالكثر ومقتان بالرجل وظاهرة عدم الكراهة من المرأة

وفي القيل منه ذوات من بذلت و... الخبيرة الاخيرة فتناول الجميع  
 عن جرح بنوهم بأشد ادالكرك في تكبير خصوصاً ما...  
 الرجل انه في... بأشد ادان كان خا... من ذوات الناة  
 فهو متعلق بمجدوف وهو... فيجد... في موصداً محل  
 نظولان التقيد بالرجل لئلا... مع خبر الزمان مثل  
 ... بيد الكثير من غير تفرقة... وجه... بل لعل لا لتراه يته  
 ادون من الكثرة المصحة... قوله واول ليلة من كل شهر  
 الاشهر رمضان ونصفه قال الشيخ على وجه تأخير...  
 لانه لو قال واول ليلة من كل شهر ونصفه الاشهر رمضان  
 لا وهم ان استثناء شهر رمضان من النصف او من الاول  
 والنصف اقول فان قيل ان الناحية قد اوهم عطفت  
 النصف على المستثنى وهو ايضاً خلاف مقتضى دلالة النطف  
 لا يستفاد الا على كون الاستثناء منقطعاً والحقيقة في الاتصال  
 فلا بصار الى غير ضرره... قوله الا ترى ان المحنوت  
 اكثر ما يصح... ان ذلك كاشف عن انعقاد نطفته في

بعض هذه الاوقات والمعاني واعتراض المجنون في هذه  
 الاوقات يدعى على انها تأثيرات في ذات المجنون فيلجئ  
 عن الجماع فيها لتلافي ما اثرها في مولود قوله لقول الله  
 تعالى حل لكم ليلة الصيام اه اتول يستشكل الاستدلال على  
 الاستحباب المذكور بهذه الآية كما تضمنه الرواية فان ظلال  
 الاباحة والتحليل وهو ان اخذ فيه انتفاء المرجوحية بناء على  
 معناه لاخص كيفيد الاستحباب الا ان يقال انه مستفاد من  
 الآية الثانية وفيها فالان بأشدهن واقل مراتب الامر الاستحباب  
 لكنه امر بعد الخطر وهو الجور والاباحة وحقيقة الامر عند اولي  
 الامر و يقال ان الامر في لكم للانتفاع فيفيد الرجحان وهو  
 كما ترى فان الكراهة على ما نطق به الحديث الاخر لمكان تنصير الخروج الولد  
 مجنوناً واداعلم انتفاء الضرر بمحصل الانتفاع فاستبان الرجحان ويقال ان  
 الاستدلال ببطلان الآية بناء على علمه وربما يكون لبعض الجارحات معنى فوق  
 وجداني كالكنايات والاشارة بذلك فصحاء صحاب المحاورات ثم تخصيص الاستحباب  
 بلوليلة من الشهر لعلم من اجاز صافته الليلة الى المهر والخارجي فان ليلة الصيام

المعروفة انما هي لليلة الاولى قوله وان يكون الباعث على النظر التزويج دون <sup>لنفس</sup>  
كتب الشيخ على ما تحت قوله دون العكس وهو ان يكون النظر  
باعتنا على التزويج كان يقصد انه اذا نظرهما وأعجبته بآزوجهما  
وهذا ليس بجيد لان الاعتبار يقصد التزويج قبل النظر وفي صورة  
يقصد التزويج اذا أعجبته بانظر يكون قاصدا للتزويج انتهى  
اقول لا يخفى ان ما ذكره في معنى لعكس مع بعده عن كلام  
القائل لا يرجع الى طائل فانه المراد من الاصل وهو اصل المراد  
فلا معنى لتفنيه ولا جود في تفسير ما ذكره السيد الخواري في  
تعليقه على هذا المقام ارجع اليه لتحصيل ملأه وان اسردت  
الجواب عن ايراد الشارح فذلك ان تتصرف في كلام القائل  
بنهجه اخري وهو ان يقال ان موادة ان ينظر الى موعة اجنبية  
ابتداء ثم يهجه النظر الى تزويج فيكون التزويج مسببا للنظر  
وهو مسبب لارادته فيصح ان يقال ان ارادة النظر صار باعثا  
للتزويج لان علته اعانة عمله وهو ان كان بعيدا لكنه صالح لان  
يتصور انما نأته في جواز النظر لا يخفى على من ينظر قوله وان لا يكون



لنأفاته لحكمة النكاح كتب سلطان العبدية فحقته ونوم من  
اقتضى عدم الجواز مع الشرط والاذن بل عند صحة شرط  
اليمين لا من عن لحكمة النكاح وهو لا يستلزم والاذن لا يمتنع  
في . لنأفاته انتهى اقول يمكن تمديد الدليل بأن صورتي الشرط  
والاذن خارجتان بالنص بأدلة الاجماع فبقى لباقي على حاله  
وكذلك صحة الشرط ثابت ولعله لذلك امر بالتأمل في قوله قوله  
لنأفاته لحكمة النكاح اقول لو قال لا استلزام اصناعه  
المحذوق لكان دلي واسم مما يرد عليه من الانتقاض بصورتي  
الاذن والشرط . ذن اصناعه اعق بعدد غير  
تبرله والكر . هرة في المرجوح الذي لا يمنع اه اقول  
لا يمنع على وفي الاحد من الناظرين في هذا الكلام انه  
منه منة . ما صرحه اقباحا مع ان غير نهاية الشارح باحوا  
في هذا الدور . تدون تبره المرجوح تأمل له بتة . كذا قوله  
لا يمنع من . فان . الخ . . . . . تأمل  
ما هو ربه ولتفاجد وجوده من . . . . .

افادة السلطان عليه الرضوان وهو ان المكروه هو طلق الترك  
 طلباً لا يمنع من نقيض هذا لطلب اى عدم الترك الذى هو  
 فعل المكروه وتحريره ان المكروه فعل طلب تركه مطلوبية  
 لا تمنع من عدمها الذى هو مفعولية هذا الفعل وفيه ان  
 نقيض طلب الترك هو عدم طلبه لا عدمه وان عدم المطالبة  
 ليس عيناً لمفعولية المكروه ولا مساوئاً لها لان مفعولية  
 المكروه لا تخرج عن مطلوبة تركه ولان عدم المفعولية فرع  
 لعدم الفاعلية وهو من المكلف وعدم المطالبة انما هو فرع  
 عدم الطلب الذى هو من الشارع الا ان يراد بالطلب تارة معناه  
 المصدى واخرى اسم المفعول الى الترك المطلوب للشارع فالاولى ترك نقيض  
 الطلب طلب نقيض الترك ولعل لفظ الطلب فى كلامه هو من قلم الناظر  
 مكان لفظ الترك وعليه ينطبق تفسير النقيض بعدم الترك ورحم فالراجح  
 تفسير المرحوم ان تفسيره تخفيفاً للمنة بالمتروك تركه لا يمنع من نقيض  
 هذا التركوب ما احتمله بعض الاعيان من الخللان من ان يقر قوله لا يمنع  
 على البناء للمفعول ويجعل كلمة من السببى كى يكون اصل المعنى ان

المرجوح اذ لا يكون ممنوعاً بسبب نقيضه فيخرج المحرام  
 لان نقيضه وهو الواجب مانع منه وهو مما لا يساعدة  
 المحاورة وكان حقه ان يقال لا يكون ممنوعاً بسبب النقيض  
 او لا يمنعه نقيضه (رج) ما سألني من ان قوله لا يمنع بمعنى  
 يباح والمحرام لا يكون نقيضه مباهلاً واجباً وفيه ان المصاد  
 بالمباح ما الشامل لساائر الاحكام عد المحرام والقسيم لها الذي  
 هو خاص الاقسام وعلى الاول فاختلاف لطردها له لان  
 نقيض المحرام ايضا مباح بهذا المعنى وعلى الثاني فيختل لعكس  
 لان نقيض لمكروه غير مباح بل مستحب ولا مساع للجمع بين  
 المعنيين في استعمال واحد ولا لارادة معنى خروجه ما خطر  
 ببالي ايضاً من التزام شموله للمحرام ليكون المقصود ان المكروه  
 حقيقة في المعنى العام واطلاقه على المعنى الاخص الذي هو المحرام  
 مجاز وفيه نظراً لان هذا هو بعينه احتمال الاشتراك المنفرد  
 في غير كلامه اشتراح فيلزم التناقض لان هذا اشتراك مضوي  
 وذلك لغشي بل لا بآء ظاهر كلامه عنه وعدم حصول موافقة منه



ومنه المجازية في إطلاق العام على الخاص وهو ما مر وايضاً من  
 احتمال اللام المتعممة على رأس لفظ المرجوح من زيادات  
 قلمه انما اذا وان هنا ما جارة على المرصوف من مسقطات  
 والمراد ان المكروه هو جانب المرجوح للجائز اوضح الذي لا يجمع  
 من نقيض يخرج الحرام لانه مرجوح للفعل الذي يمنعه  
 من النقيض (و) ما وجب به بعض الاجلاء من الاخلاء  
 الاجداد بعبارة غير مفصحة عن المراد واصليها اضعفت العباد  
 تحريمه ان معنى عدم المنع تجوز نقيضه على سبيل البدلية و  
 هو مستلزم لتجوز النقيضين على التبادل فلا يتحقق في الحرام فان  
 نقيضه متعين ويتحقق عليه منع ظهور هذا الاستلزام لجواز  
 ان يصح ابداله من النقيض دون العكس فلا يتم المراد  
 اما عكساً فبان نقيض المرجوح المأخوذ في هذا المكروه بما  
 يتحقق في ضمن الحرام وهو ممنوع البتة والجواب ان نقيض  
 كل نقيض رفعه ولا شك ان رفع المكروه غير مهم وانما المهم فيما  
 ذكرت سوء اختيار المكلف من ايقاعه في ضمن الحرام لا شك

المكروه هذا والذي بعث الشك قدس سره الشريف على هذا  
 التعريف انه لما وجد المستحب راجحاً لا يمنع من التقيض و  
 لم يجد المكروه مخالفاً له الا في صفة الرجحان ابدال في تعريفه  
 الراجح من المرجوح وترك الباقي على حاله ولم يتفطن ان  
 ما نعية تعريف المستحب انما كانت بتلك الصفة المطبوعة  
 فكان ينبغي للمكروه من صفة اخرى والاظهر الاشهر في التفسير  
 انه المرجوح الذي لا يستعقب العقاب والله العالم بالصواب  
 قوله فان ذلك على وجه المجاز قول فلا يصار اليه بغير قرينة  
 وهي هنا مقفوفة الا ان يجعل مقابله قوله الى اكره لقوله  
 فلا بأس قرينة على التحريم وثبوت اليأس قوله فلا يجاب  
 من وجبتك وانكحتك ومتعتك قال الشيخ في ط لا يرمع مدعقد  
 الدوام الا بلفظين زوجتك وانكحتك وقال السيد لم تضي  
 وابن الجنيد وابو الصلاح وابن حمزة وابن ادریس وقد نقل  
 عن بعض علمائنا انعقاد بلفظ المتعة ايضاً وارجح الاول لان  
 الاصل عصمة الفرج وصيانتها عن الغير خرج عنه ما سواه وما ي

من الضيق فبقى لما في على حاله الاصل ترضيه ان هذه الالفاظ  
 الثلاثة سواسية في استعمالها في المنقطع مقيدة بقيد الاجل  
 فلو كان الاخير منها مختصا بالمنقطع لما احتيج في استعماله فيه  
 الى قيد الاجل لان الاجل معتبر في مفهوم المنقطع والتأكيد  
 مرجوح فهو كآخره حقيقة في المقدار المشترك بين المنقطع و  
 الدائم والتمييز بين ذكر الاجل وتركه وفيه ان المعتبر في المنقطع  
 مطلق الاجل فيمكن ان يكون ذكر الاجل عند استعمال هذا  
 الاخير فيه لتهميد تعيين الاجل فلا ينافي اختصاصه بالمنقطع

## كتاب الطلاق

قال المصنف والذمية كالحرية في الطلاق والوفاة على الاشهر  
 اقول مقابله ما نقله المحقق ابو القاسم والعلامة الحلي رحمهما الله  
 عن بعض الاصحاب من انه قال بما تضمنه رواية عن امرأة  
 هذه من انها كالامة وحيث لم يسميا هذا القائل وقال  
 الله لا يعلم القائل

## كتاب الميراث

قوله ويرث الدية لعموم الآية أولى الأرحام لا يخفى أن عموم أولى الأرحام  
 ذكره جميعاً مضافاً لا يجدي في المقام اعني اثبات اثنان للجميع  
 من الآية اذ غاية ما استفاد منه ثبوت الأولوية للجميع في الجملة  
 وأما في جميع التركة حتى الدية فلا نمر لو كان متعلقاً بالأولوية  
 ايضاً عاماً لكان لدلالة على ذلك وجه وليس فليس ثم  
 لا يخفى ما في كلام الشارح من المسامحة حيث يظهر منه ان  
 الاستدلال لهذه الآية في المناسب والمسابب جميعاً بان لا  
 يناسب لمسابب صلاحات هذا ما افادته اجمالاً ويمكن الجواب عن  
 الايرادين بان الثاني منهما مسامحة لفظية لا عبرة بها والأول  
 مرجحاً ان يكون قوله لعموم الآية أولى الأرحام تعليلاً للتقديم  
 المستفاد من قوله كل مناسب وكل مسابب ويؤيد ذلك ان  
 الشارح استعملها في ثبات هذا العموم فيما يأتي من قوله  
 ما خذهما ما سلف وقوله وغيرهما من الوراثة للعموم

قول له في الحجب ولو اعيد ضميرهم هذا هو الظاهر ويمكن ان اذاحة  
 التقص بالاجلاد بان ذكر كونهم محجوبين بأباء الميت  
 بمنزلة الاستثناء عن ضابط حجب الأباء للأبناء قوله كما يتفق  
 في الجوس فانهم لا يحرمون وطى لرجل ابنته وكذا سائر  
 المحرمات حلأئلهن عند قولهم قوله قال الله تعالى فان كن نساء فوق  
 اثنتين فلمن ثلثا ما ترك ظاهر الآية لا يشمل البنيتين مع  
 ان لهما الثلثين ايضا بالسنة والاجماع قوله لعدم اجتماع  
 مستحقهما متعذرا في مرتبه واحدة مع بطلان العول فان  
 مستحق الثلثين <sup>ان</sup> البنتان واما الاختان <sup>ان</sup> لاب وامرأا الاختان  
 لاب واحد من هذه النافثة لا يجتمع مع الاخراما الاول مع  
 الثاني والثالث فلاختلات المراتب اما الثاني مع الثالث فلا<sup>ن</sup>  
 الثالث مقيد فيما هو يفقد الثاني فلا يجتمع معه على ان في جميع  
 هذه الصور يلزم ان يكون لشئ واحد ثلاث اربعة وهو مستلزم  
 للعول قوله ويجتمع الاربعة مع مثله في بنتين وابن ومعه الثمن في زوجة  
 وبنت وثلاثة بنين فالثمن للزوجة والاربعة لكل من البنين الثلاثة

طبت ثمن أيضا فحتمه الربع للابن مع الثمن للبنت وكل منهما بالقرابة  
 كنهة وما لمقصا بالتمثيل واما اجتماع الربع من ثمن الزوجة فالثمن  
 انما لمن والربع بالقرابة وهو ايضا لا ينافي المقص لان المقص ان يكون  
 الاجتماع بالقرابة وهو متحقق فيه ايضا قال المصنوع ولا عول في  
 النكاح مثال العول ان خلف الميت اختين لاب وام او لاب  
 وسواه ونزوحا فلاختين الثلثان اربعة من ستة هي لفريضة  
 وللزوج النصف هو ثلثة من ستة فقد شرادت السهام و  
 هي - بعد غنى لفريضة فالعامة يجعلون السهام على حالها و  
 يعولون الفريضة الى سبعة ويجعلون للاختين اربعة من سبعة  
 وللزوج ثلثة من سبعة وعند الاصحاب يدخل لتقص على  
 الاختين هكذا فسد يدخل لتقص عندهم على جميع الورثة فان  
 الاربعة التي هي من سبعة انقص من الاربعة التي هي من ستة  
 وكذلك الثلثة قوله فقال كل فريضة لم يهبطها الا الى فريضة اه  
 وذلك اما بان لم يهبطها اصلا كما في الاب فان له مع الولد لسد  
 ولم يهبط عنه ولا ينقص منه واهبطها الى فريضة اخرى كما

في الزوج والنزوجة ولا معة مع عدم الولدان وأما الذي اخبر بكل  
 فريضة اهيبطها ولم يجعل لنا قصصها فوضنا وتقدير كما في البنات  
 والإخوات لا يقال ان البنت الواحدة وكذا الإخت فريضة  
 النصف (أي ثم هييط فريضة لبنت والإخت اذا وجدت كل منهما  
 في ضمن البنات والإخوات الى ما نخرج من الثلثين المقدار  
 المتعدد ثم هييط مع التعدد الى الثلثين وهو فريضة اخرى  
 ولوقيل ان الثلثين ليس فريضة معينة لان الثلثين فريضة  
 البنت والإخوات وان بلغن ما بلغن فليس فريضة كل واحدة  
 معينة قلنا فعلى هذا يرد الاشكال بكلام الامام فان لها مع  
 الواحدة السدس ومع التعدد بالغ ما بلغ الثلث مع عدم  
 دية (أي انقص عليهم) لاننا نقول ان في لبنت والإخت وان هييطت  
 ان فريضة اخرى لكن قد هييطت ههنا ايضاً ولم يبق لها ح  
 فريضة وذلك اذا اجتمعت مع الولدان الذكر والاخر فانه للذكر  
 ضعف الانتبين مما بقي من المال بعد اخراج الفروس و  
 ليس لها فريضة معينة فتدبر هذا ما قاله مولانا جمال الدين

أقول في قوله ضعف الانثيين مسأمة ظاهرة وانف ضعف  
 الانثي يحفظ الانثيين ولعله تصحيف التصيب وليعلم ان بيا<sup>نه</sup>  
 هذا محجوب به سريده في كلام ابن عباس بان يقال الا الى ترضية  
 ما ينقص ابدل ونحو هذا هو ظاهر المحصر مع انه قد صرح بذلك  
 فيما بين بقوله ولا يزيد عنه شئ قوله لكل فريضة اذا زالت عن<sup>ها</sup>  
 اقول الى اى من فرضها الا على والا الى جميعا وفائدة هذا التفسير  
 من حطل من حاشية مولانا الجمال قوله  
 على صواب القولين القائلين بن الجنيد ولا يخفون في اسناد  
 ما ذكره شوب بن عباس والجامع بين المقيس والمقيس عليه  
 له قول الانثي يمكن ابن الجنيد بن القياس وهو المتفرد بـ  
 من بيننا معاشر الامامية قوله وعدم اشتراط انتفاء تصور نصيب  
 كما وارتد الاشارة الى ما اشترط بعض الاصحاب في عطاء المحبوة  
 من ان لا يكون نصيب وارث النقص من قدرها فيمتنعونها  
 لقول ابن زور والنقص على سائر الوراث ومن ان لا يكون المحبوة  
 زيدا من الثلث فيمتنعونها ان كان زيدا اعطاء لها حكم الوصية



حيث لا تنفذ في ازيد من الثلث والنشأ رح قوى عدم الاشتراط  
 في كلا الأمرين لا طلاق النصوص قوله تفرد الحسن بن أبي عقيل  
 والفضل بن شاذان بأن الباقي يرد على الجميع بالنسبة إرباً عما  
 أي في صورة اجتماع اخت لابوين مع واحد من كلاله للأم لان القرص  
 يحصل من الستة لان نصفها ثلاثة للاخت لابوين وواحد منها  
 لكلاله الأم وما بقي من اثنين يرد عليهما فتضرب الستة في الاثنين  
 صار اثنا عشر فالنصف منها ستة للاخت العينية واثنان سدس  
 منها لكلاله الأم وبقي أربعة فيرد عليهما بأن تعطى الثلاثة للاخت  
 العينية وواحد لكلاله وقال رفع الله درجة واحدة واخماساً أي في  
 صورة اجتماع اختان مع واحد من كلاله الأم لان فرض الاختين  
 الثلثان وفرض لكلاله السدس فيحصل من الستة فان نصيب  
 الاختين أربعة منها ونصيب لكلاله واحد منها وما بقي من واحد  
 يرد عليهما فتضرب اصل القرينة في الستة في الخمسة صار  
 ثلثون فنصيب الاختين منها عشرون فرضاً ونصيب الكلاله  
 خمسة وما بقي من الخمسة الباقية منها فيرد عليهما بأن تعطى الأربعة

للاختين العنيتين وواحدتهما الكلالة الامر قوله في مسئلة  
 الثامنة من ميرات الاجداد والاخوة تبلغ ستة وثلاثين ثلثها  
 لأقرباء الامارة توضيحه ان المجد والمجدة والاخ والاخت المتقرين  
 بالامر نصيبهم الثالث ومخرجه الثلثة ونصيب المجد والمجدة و  
 الاخ والاخت المتقرين بالأب الثلثان ومخرجهما ثلثة ايضا فصل  
 الفرقة ثلثة واحد منها للمتقرية بالامر واثنان منها للمتقرية بالأب  
 ورؤس الاولين اربعة فينكس عليهم نصيبهم الذي هو الواحد  
 وهو لام رؤسهم ستة لان الذكورين منهم بمثابة اربعة بناء على  
 ضعفية حظ الانكر منهم فينكس الاثنان عليهم ايضا فمن اجل ذلك  
 ينسب سهام كل من الفرقتين الى رؤس وفي جانب الامر يضرب  
 سهامهم وهو الواحد في رؤسهم اعني اربعة وفي جانب الاب  
 يطرح سهامهم اعني الاثنين لانه اخذها في رؤسهم اعني ستة و  
 يكتمى بها لكونها اكثر فينسب الاربعة الخاصة بغيره نعمل في  
 جانبها الستة المأخوذة من جانب وهو ثمانية اربعة نصبت في  
 الاثنين يقيد بها جميعا فيضرب في وفق ذخراى اربعة في

الثلاثة والستة في الاثنين ثم المرتفع اى حاصل لضرب وهو  
 اثنا عشر يضرب في اصل لفريضة وهي الثلاثة يحصل ستة وثلاثون  
 يصح منها التقسيم ثلثها وهي اثنا عشر للمتقربين بها بالسوية و  
 ثلثها اى الاربعة والعشرون للمتقربة بالاول للذكر مثل حظ <sup>نشين</sup> الانثى  
 فلكل واحد من المنسوبين المثلثة ولكل من الاخت والنجدة اربعة  
 ولكل من الاخ والجدة ثمانية قوله ومقابل لاصح قوله  
 ابي عقيل ان الخال المتحد السادس وللمنصف ههنا في كثر النسخ  
 ولا وجه له والظاهر العمة فان ابن ابي عقيل جعل الاعمام بمنزلة  
 الاخوة والنصف لا يخرج الا اخ فيعطيه العمة لا العم قال في  
 انه لا جعل ابن ابي عقيل على صلح المتقدم للخال الواحد  
 السادس وللعمة النصف كالاخوة والباقي يرد عليهما على قدر  
 النسيان وكذلك ان ترك عمة وخالة والاخبار رجحت عليه قوله  
 بخلاف الاخوة والاجداد فيهم من هذا الكلام وما تقدم في اول  
 بحث ميراث الاعمام والاخوان بان المراد بالاولى الاية ثم هم الاعمام  
 والاخوان واولاهم وان نزلوا والاخوة والاجداد ليسوا منهم

قوله والتقليد لو ارد فيها له الا ففي الاستبصار عن ميسرة لا يباع  
 المشرك عن ابي عبد الله قال سئلته عن النساء ما لهن من  
 الميراث قال لهن قيمة الثوب والبناء والخشب والقصب فاما  
 الارضون والعقار فلا ميراث لهن فيه قال قلت قال ثياب قال لثياب  
 لهن قال قلت كيف صار ذاول هذه الثمن والربيع مسمى قال لان  
 المرأه تلبس بها نسب تروث به وانما يبي وخيل عليهم وانما صار هذا كذا  
 لثلاث تزوج المرأة في نبي زوجها امر ولد من قوم اخرين فيزاحم قوما  
 في عقارهم قوله قال فان في الخالية من الولد فوى لكو منها  
 احص من على التزويج واشتدعت به من ذوات الاولاد فيخاف ان يدخلن  
 هن على الورثة من يكرهونه اشد مخافة بالنسبة الى ذوات الولد  
 قالهن قد فتن بما تدرين منهن وهو الولد ولا يخرجن الى التزويج  
 ثيابا بل وهن ذوات الاولاد وعلى ولا وهن فلا يتزوجن نكاحا  
 ان يعادى تزويجا يتافى ولا وهن من التزويج الا لاجل الغيرة  
 لكونهن كلا عليهما قوله وسروفا في رواية ابن اذينة وهما ما  
 سواه محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير

عن ابن اذينة في لسانه اذا كان لها ولد اعطين من الرباع كذا  
 في الاستبصار قوله ولان المراد من الاشهاد الاثبات اه لا يخفى  
 ان مراد الشرا ما ان لا يكون المتبوع في نفسه مقصودا بالاشهاد  
 مطلقا او فيما نحن فيه خاصة وعلى لتأني فهو اول النزاع ولا بد منه  
 دليل وعلى الاول فتقضى بالطلاق لا اعتبارا لاشهاد في مفهومه  
 بحيث لا يعبر بنفسه بدونه ويمكن الجواب باختيار الشوق الثاني  
 وان اعتبارا لاشهاد في مفهومه وصحته لم يثبت من استثنائه  
 فيصار فيه الى الاصل وهو العدم ولذا تكلم بعد ذلك في الاخبار  
 قوله وفي رواية الى لم يبرأه عن السائبة فقال هو المسمى  
 ليتق غلامه ثم يقول له اذهب حيث غنيت ليس لي من ميراثك  
 شيء ولا على من جريرتك شيء ويشهد على ذلك شاهدان الخبر  
 فقد اعتبر عليه السلام لاشهاد فادخله في مفهوم السائبة بخلاف  
 الصحيح فان قوله فيها ويشهد لا يدل على اشتراط الجواز ان يكون  
 امرا استحسانيا والغرض من الاثبات عند الحكم مثلا يصير عجبا  
 عند والى هذا الشأن ثم يقول لا دلالة لها في الصحيح وقوله

ما يؤخذ في الخبر قوله والمنكح به اصل للتكليف فعل الامر القطيع  
 بالغير يقال نكح به تنكيلا اذا جعله نكالا وعبرة لغيرة مثل ان  
 يقطع انفه او لسانه او اذنيه او مخفيه وليس في كلامه الا صحاب  
 هنا شيء محرم بل يقتصر وعلى مجرما اللفظ فيرجع فيه الى العرف و  
 التكليف منهى عنه في المشرعية الغراء واذا نكح المولى بعبدته ينعقد  
 العبد قهر اعليه جزاء لما نكح قوله الحاق انعقاد امر المولى  
 بالاستيلاء هذا كما اذا مات الرجل من ام ولد ولدين احدهما عن  
 بطنها والثاني عن غيرها ثمرات ولدها ثمرات هي ولو يكن  
 لها وارث فعلى القول يكون هذا المعتقد تبرعاً يرثها الولد الاخر  
 لم يلاها المولود فانه من اقارب معتقها وهو ولدها المعتقد هي  
 عليه من نصيبه ومولاها الذي اولدها حتى انعقدت اعلم  
 انه قد اختلف في ان المولود هل هو موروث بمعنى انه ينتقل من  
 المولى الى قاربه مثل: ترك الاموال والحقوق مع فرض لمعتق بالفتح  
 حياً فيجب عنه ما يوجب عنها بالنسبة الى المولى وعند من قاله او  
 موروث به ومعناه انه يورث بسببه ولا ينظر الى استحقاته وعدم

استحقاقه الا عند موت المعلق بالفقرته لان استظهار انتم سيد  
 الثاني نشان مستدك لا ينفوي الحدوث الولاء لحمة النسب فان مقتضى  
 التشبيه مشاركتة للنسب في احكامه ولا ريب لا يعتبر في النسب  
 الا عند موت المورث فكذلك لا يعتبر الولاء الا عند موت المعلق بالفقره  
 فاما المورث والمولى واقاربه كانهم اقارب المعلق فلا يندقل  
 الولاء قبل موته وبغير ثمره الخلاف كما اشار اليه فيما اذا كان  
 المرحل ولدان لكل منهما ابن فمات واحد بعينه في حياته ثم مات  
 هو وخلفه ابنا وابني الابنين والمعلق حي ثم مات ولم يبق الا ولدا  
 وارث المعلق ففضيلة موروثه الولاء بحجب السبط الذي مات ابية  
 في حجب المورث موت المعلق بالكسر عن ابن وابني الابنين و  
 في الابن في يرث الولاء ثم ينتقل عنه وابنه خاضعة ويجوز للسبط  
 الاخر ان يرث من دون المورث موت ابية حتى يرث اباه ويورثه ومقتضى  
 قوله في تباين نسبه بنى الابنين فانما عند موت المعلق بالانتم  
 من جهة ان لا يرث من دون حجب ولا عبوة على هذا التقدير وان موت المعلق  
 بالكسر فيرثان جميعا كما يرث المتناسبان وان كانا ابعد عند فقد الاقرب

قول الشهيدين طاب ثراهما في صحت الولاية في رتضامن الجبرود  
 انما يضمن سائته كالمعتق في واجب وحر الاصل لا لا يخفى قصور  
 العبارتين عن تادية المقصود وهو ان الضامن لا يربط الا اذا كان  
 حركا وارث له او معتقا تبرعاً لك مع عدم تبرع المصدق او معتقاً  
 في واجب فالصور ثلاثة وليس بعضها من ثورا في المتن ولا في الفخر  
 مع ان عبارة المتن من دية على الحصر بالجهر فيما ذكره و قوله حراً  
 الاصل في اثر الفخر من كلام الشارح وفي بعضها داخل فالتن و  
 على الاول فهو اما معان على الساتبة الواقعة في المتن وحر فكان  
 عرض الشارح و تقييد المحصل لانه في المتن باضافة الخارج اليه و  
 على قوله المعتق في واجب ولعل المقصود توجب عبارة المتن بتعيم  
 الساتبة لتشمل ما خرج عن حقيقتها يضرب من المجاز و آياً ما  
 كان فينبغي له ان يذكر المعتق تبرعاً لما ذكره حر الاصل لان فيما لا  
 ما اورده فهو على سبيل التمثيل لما قيل وانه قد اشار اليه اشارة  
 خفية بالحديث التعليلية فانها شاملة للعق التبرع مع عدم التبرع  
 و كان طاهر تقييداً له بالاصل فجاء عنه ان قول في التبرع و كان له



ينافي الحرية بالأصل لكنه بعد الغاء خصوصية المحر يدخل في حكم  
 وعلى الثاني فلا مرك ذلك غير ان المذكور في المتن من الثلاثة  
 المضمونين اثنان واختلال المحصر الواقع فيه على هذا اقل منه على  
 الاول - وأما عبارة الشرح فهي وان سقط عنها بعض ما موكده  
 تجد بعض خروا نه كان عليه ان ياول كلاهما لعدم بحيث يشمل المقتق  
 التبرعي ولم يكن فاقه الى ذكر المقتق الوجوبي الذي هو المتبادر  
 من الشائبة لصدها عليه حقيقة فذكرها آخر اقبح منه على التقدير  
 السالف اذ فيه توضيح للواضح واعراض عما يجبه. انتعرض له المحيصر  
 عنه بما ذكر من جعل قوله حيث لا يعلم له قريب اشارة الى ان المراد  
 بجوهر الاصل من لا يعلم قريب له حوا كان او معتقاً وفيه ما من كونه  
 خذوف الظاهر وشر اشارة الى هذا ظه صبر ابراد وشر واندفع اشد و  
 قلنا قد فرأينا السيد السند للعلام الفها في تعليقه المتعلقة بهذا  
 المقام ابقاء الله وادامه ويمكن التوجيه ان المراد من حر الاصل  
 من لم يكن معتقاً باصل الشرع سواء كان حراً لم يسبق عليه يد  
 لاحد اصلاً او عبداً ثم اعتق تبرعاً لا باصل الشرع وحر فالحصر في

عبارة المتن سألمن القصور اما بنفسها ان كان لفظ حر  
 الاصل داخل فيه بالتصريف في معنى الاصل فان الاصل  
 والاصالة قد يطلقان على ما يقابل الاثنان امر او بعد  
 عمل الشارع ان لم يكن فيه وتمثيل لشيء واقع في محلها  
 لبيان ما يصدق عليه المسألة حقيقة والتفريع بقوله  
 علومه قريب وارث او كان له معتق مستقيم ايضا لان المعتق  
 التبرعي له معتق البتة ولا يخفى ان هذا التوجيه الخاطري بال  
 العبد المستهام وان كان مبنيا على طلاق قريب غير معهود  
 من الاعلام لكنه ان تم اتوا المراد واسئل كلام غاية الاحكام  
 فاعلم اقل القبائح المرتكبة في هذا المقام .....  
**قولها** فله مع الذكور خمسة من اثني عشر سنة  
 بيانه واضح وهو ان الفرض الخمس ذكر امرة واثني اخر  
 والفريضة على تقدير ذكر مرتبة من اثنى واحد  
 واحد للذكر وعلى تقدير انما ثبت من ثمانية اثنان  
 للذكر واحد له تنسب الاثنان الى الثلاثة فيكون

ان بينهما تبايناً فنضرب احدهما في الاخر والمحصل اعنى الستة  
 في الاثنين واقما نضرب به فيما لا يلا يلزم الا نكسار عنك لتقسيمك  
 نصيبه من الستة واحد من الاثنين وواحد من الثلاثة وهو  
 مستحق لنصفهما فينكسر عليه واذا ضربناه في الاثنين فالتقسيم  
 اثني عشر مرة بالانصيف وهو على تقدير ذكره ستة واربعة منها و  
 تعطى نصفها ثلثة ومرة بالثلث وهو على تقدير انوثته وله اربعة منها  
 وتعطى نصفها اثنين فمجموع ما اخنثى خمسة والسبعة الباقية لاختيه  
 وبعبارة اخرى سحفت للجدد القاسم ولعاهم اعطى للمم وتظهر السر  
 وهي ان اخنثى يستحق على تقدير ذكره ربيع الاصل وعلى تقدير  
 الوثقة سدس وذلك لان نصيبه ان كان ذكراً واحداً من اثنين و  
 استحقاق لنصف هذا الواحد وهو ربيع الاثنين ونصيبه ان كان  
 اثني واحد من الثلاثة وهو مستحق لنصفه ونصف الواحد من الثلاثة  
 سدس بالنسبة اليها فاذا استحق الربيع والسدس احتجنا الى تحصيل  
 عدد ويكون مخرجا لهما جميعاً بان ننسب احد مخرجيهما الى الاخر و  
 لان بينهما توافقاً بالنصف فنضرب احدهما في نصف الاخر اعنى الستة

في الاثنين او الاربعة في الثلاثة فالحاصل اثنا عشر وربعه ثلثة وستة  
 اثنان ومجموعهما خمسة وهو نصيب الخنثى على تقدير اجتماعه  
 مع الذكور فتفكر وتشكر قول بتقريب ما سبق الا انه اذ بيانه ظاهر  
 فان الفريضة على تقدير ذكره من ثلثة اثنان له وواحد لها  
 وعلى تقدير انوثته من اثنين واحد له وواحد لها نصيب الاولى  
 في لثانية للتباين بينهما والحاصل وبهى ستة في الاثنين تقسم  
 الاثني عشر الحاصل على فرضه ذكوابا للتثليث فله ثمانية يعطى منها اربعة  
 وعلى فرضه انثى بالتصيف فله ستة يعطى منها ثلثة لمجموع ما  
 اعطى منها سبعة وما اعطيت خمسة وكذا بالتقريب الذي ذكرته  
 انا نصيب على تقدير الذكورة الاثنان من الثلثة وله نصف الواحد  
 ثلثهم وسهمه على تقدير انوثته واحد من الاثنين وله نصف هذا  
 الواحد ايضا وهو ربعها نصيب مخرج الربع في نصف مخرج السدس  
 او بالعكس للتوافق فمن اثني عشر الحاصل مجموع الثلث والربع  
 للخنثى والباقي اعني الخمسة للانثى فهو عكس الصورة الاولى قوله  
 ومعهما ثلثة عشر من الاربين سهمان الفريضة اه توضيح ان

الفريضة على تقدير اثنتي عشرة من اربعة واحدا وواحد لهما و  
 اثنان لآخرهما وعلى تقدير اربعة من خمسة اثنان له واثنان  
 لآخره وواحد لآخرهما نصيب لاربعة في الخمسة للتباين بينهما  
 والحاصل وهو عشرون في الاثنين لتلاينكس عليه نصيبه ونقسم  
 الحاصل وهو اربعون بالتوزيع على تقديره اثني عشر لاربعة  
 العشرة يعطى نصفها الخمسة وبالفهميس على تقديره ذكر اربعة  
 لاربعة ستة عشر ويعطى نصفها الثمانية ومجموع الخمسة والثمانية  
 ثلثة عشر هي له والباقي اعني السبعة والعشرين بين شريكه  
 اثلاثا ثلثها وبسبب ثمانية عشر للذكر اربعة وثلثها وبسبب التسعة  
 اربعة هذا وما بالتقريب الذي انا ذكرته فبان يقال انه يستحق  
 الخمس على تقدير اربعة فان المسئلة من خمسة ونصيب منها  
 اثنان وله استحقاق نصفها وهو خمس الفريضة ويستحق الثمن على  
 تقدير اربعة فان المسئلة من اربعة ونصيب واحد منها وله ثلثها  
 نصفه وهو ثمن الفريضة فالتباين بين المخرجين نصيب احدهما  
 في الاخر يحصل ربعون خمسة اثمانية وثلثها خمسة له مجموعها ثلثة

عشر والباقي بين الباقيين على ما مر تسعة للاثني وضعفها الذكور  
 قوله بين الخصمين مع تساويهما الا اقول فلما اذا كان ثلثي واحد  
 بين رجلين يدعي كل منهما لنفسه ولم يأتيا ببينة يحكم بتنصيفه  
 مراعاة لهما جميعا فليكن كذلك في باب الخنثى لانه على تقدير وقوعه  
 مدع لسهم الذكور وعلى تقدير اوثنية يتحقق سهمه بالتقدير ان قسما  
 ليس لاحدهما مرجح فيحكم بالتنصيف وفيه من باب القياس المنطوق  
 عندنا لا لتفاء الخصمين حقيقة ويمكن ان يقال ان من سراجهم  
 او موارد الحكم والقضاء علم ان هذا الحكم ليس مخصوصا بما اذا  
 تحقق الخصم ان حقيقة بل عام شامل لكل ما هو كذا فهو من قبيل  
 تنقيح المناط على ان الخنثى ربما يدعى ذكوره تكثر بالسهم موزعة  
 الوارد في الاخر اوثنية فهو اخصر ان حقيقة كل منهما جالب منفعة  
 فيحكم لهما بالتصنيف قوله وعلى تقدير اوثنية اربعة اة اقول  
 لان للاثني النصف واحد الا بومين السدس والباقي مردود  
 عليهما ارباعا فنصف من اربعة وعشرين حاصلا من ضرب الاربعة  
 المقسومة عليهما افرضا في ستة اصل الفريضة التي بينهما وبين مجموع

النصف تدخل ثلثة ارباع من الاربعة والعشرين وهي ثمان عَشْر  
 للمخشي على تقدير الانوثه اثنا عشر منها بالقرض وستة منها بالرد  
 ورب واحد من الاربعة والعشرين وهي ستة لاحد الابوين اربعة  
 فوصا واثان رد فاذا رجعناها الى اقل عدد يكون مخرج الوبر  
 وجدناها اربعة قوله ضربت خمسة اه اقول هذا بعد الرد  
 الفريضة حقيقة هي الثلثون لكن المال واحد فانك اذا نسبتها  
 الى ثمانية عشر مسألة المذكورة وجدت بينهما توافقا بالسدس  
 فتضرب احدهما في سدس الاخر اعني لثلاثين في الثلاثة اا  
 الثمانية عشر في خمسة والحاصل هو التسعون كما انه الحاصل بعد  
 الارجاع وهذا من الاتفاقات ولا فلكثيرا ما يتفاوت الامر بينهما  
 ويكثر المؤنة في الفريضة الحقيقية قوله خمسة مسألة الانوثه اه هذا  
 بعد الارجاع والا فالفريضة ثلثون وتوضيحه ان اصل الفريضة  
 في هذه الصورة على هذا التقدير ستة لانها هي مخرج الكسور  
 الواقعة فيها اعني لثلاثين والسدس فان مخرج الثلاثين الثلثة  
 ومخرج السدس ستة والثلاثة داخله في ستة فيكفي بها فاذا

أعطى احد الابوين السدس لواحد من الستة والبنتان اعني بهما  
 الخنثى والبنت الثلثين الاربعة منها بقى واحد منها يرد عليهم  
 اخماسا خمس على احد الابوين واربعة اخماس على الباتنتين فيضرب  
 الستة في الخمسة مخرج الكسور يحصل ثلثون سدسها وهو الخمسة  
 لاحد الابوين وثلاثها وهما العشرون للبنتين عشرة للخنثى وعشرة  
 للانثى يبقى خمسة اربعة منها للبنتين وواحد منها لاحد الابوين  
 فمجموع ما اعطيتا اربعة وعشرون وهي اربعة اخماس لثلثين  
 ومجموع ما اعطى الاب والام ستة وهي خمس لثلثين فلما كان  
 تقسيم الثلثين اخماسا ردها الثم الى الخمسة تقريبا للمونة تقسم  
 الخمسة لما قسم الثلثون بان يعطى الاب والام واحدا بالفرز والرد  
 وتعطيان اربعة كل واحد كما توضع لنفس قاعدة الارجاع واما  
 التقسيم فيما نحن فيه فموتون على عمال خرم الضرب في  
 مسئلة الذكورة وغيرها على ما ذكره الشارح وقد كونا نحن في  
 التعليق التالية قوله في ثمانية عشر مسئلة الذكورة وتحصيلها  
 بان ننظر الى عمل الفرصة وهي الستة لان ذا الفرض على هذا الفرز



واحد وهو احدى الاربين يعطى واحدا من الستة والخمسة الباقية  
 تنسب على الخنثى والانثى عندنا للتثليث تنسب الخمسة الى واحد وعشرين  
 وبهي التثليث ثم نضرب بها فيها للتباين بينهما والحاصل من ضرب  
 الخمسة في التثليث ثمانية عشر قوله تبلغ تسعين وقاعد ضرب  
 الخمسة في كل عدد ان يبسط نصف المضروب في عشرات  
 هو هنا تسعة وبدا بسط تصير تسعين قوله في الاثنين بان  
 يضرب صورة التسعين وبهي ٩ في الاثنين تصير ٩ ثم تبسط  
 عشرات الحاصل ٨٠ وهو المطلوب قوله لحدى الاربين ثلثة وثلثة  
 اذ تفصيل التفسير بحيث يقرب الى فهم كل ناظر نظرا ما على تقدير  
 الاثني فبان قال خمس ٨٠ وبهي ٣٦ لحدى الاربين واربعه اخماس  
 بها وبهي ١٠ للخنثى والانثى ٢ للخنثى و٢ للانثى واما على تقدير  
 المذكورة فسد بها لحدى الاربين وهو ٣ والباقي وهو ٥ ابين  
 الانثى والخنثى اثنا فلهذا ضعف ما لها وهو ٥ فمجموعها ما لحدى  
 الاربين ١٦٦ اعطى نصفها ٨٣ ومجموع ما للخنثى ١٢ اعطى نصفها  
 ٦١ ومجموعها ١٤٣ لانثى ١٢ ولها نصفها ٦١ قوله فقد سقط من

المراد بـ الخنثى في التثليث في اصل السلسلة لا في الخمسة كما يهبط الجارية فالأثني يسمي عشرة واحدا من  
 الستة في التثليث لا في الخمسة

سواء واحد الابوين يعني انه اذا صار سهاما واحد الابوين سهمة فقط  
 وسقط ثلثه من السهام التي هي له على تقدير الانقضاء وهي ستة  
 وثلثون والثلثة الساقطة نصف الستة المردودة عليه الفاضلة  
 على سهامه اذا اعتدت ولو حظت على تقدير المذكورة فانها  
 ثلثون والستة المردودة فاضلة عليها ثمان الفرض من هذا  
 الكلام المأخوذ بيان دكمة لطيفة او التنبيه على ما خفي من ان ستة  
 وثلثين كيف صار سهاما واحد الابوين او الاشارة الى طريق اخر  
 للحصل في له في المسئلة السادسة ومع عدم مراعاة الوجه لترك  
 ذكر المقتضى قبل صفا من الجبرية الا السهم من المصنف والشا  
 حية او اذغاله في قوله من تحكمها مع افراد صفا من الجبرية تحكم  
 قوله في المسئلة العاشرة كزوج مع المرتبة الثانية يمكن ذلك في  
 زوج مع المرتبة الثانية بخلاف المرتبة الاولى فانه ان اجتمع مع  
 الزوج الاول ولم يبق له النصف وان اجتمع مع الاول وان  
 لم يكن في الفريضة نصف فقط وفيه نظر فانه يمكن ان يجتمع مع  
 الزوج الاول فقط فالوارث بالفرض لا يكون الا الزوج ولا ارث

للابحار بالقرابة فيكون حاله كحال الآخر معه فتدبر كذا افادة  
 سيدنا العلامة بقاؤه الله وادام في تعليقه المتعلقة بالمقام اقول  
 وفيه شئ اخر وهو ان المرتبة الثانية تشمل ولد الام مع ان <sup>يعنى</sup> في  
 الزوج مع الواحد او المتعدد منهم لا يستقيم مثلاً لا لا تحذف حدة  
 فانهم من ذوى الفروض ايضا فلا يكون اصل الفريضة ههنا <sup>الزوجين</sup>  
 كما قال ونظر السيد العلامة ادام الله اياها انها هو متوجه على ما  
 فعل سبط الشارح من جعل قبل الثانية احترازياً واما هذا الكلام  
 فوارد على عبارة مطلقاً الا ان يزاى بان المراد من المرتبة مطلقاً  
 لا المرتبة المطلقة فانهم قوله في الحادية عشر على مخارج السهام  
 لا يخفى ما في العبارة من تسامح فان الفريضة قد تطلق على ما  
 فرضه الله في الكتاب وقد تطلق على ما تصح منه تقسيم الميراث  
 على لوزن ومعلوم ان المراد منها ههنا معناها الاخير وهو بعينه  
 مخارج السهام فانقسامها على مخارج السهام كما قاله الشارح غير  
 معقول الا ان يتصرف في معنى المخارج ويراد بها مصارف السهام  
 كما في بعض الحواشي وهو محتاج الى ثبوت اطلاقها عليها في لسان

العرب وفيه تأمل او يراد بها مصادرها ومبادئها فان المخرج  
صبيغة ظرفت اعني من خرج منه لاجل السهام وهم الورثة ولكن  
المراد باتين فالامهين قوله في مثال المتداخلة يوافق نصيبهم بالثلث  
اذا انما عمل بالتوافق دون التداخل تقليلا للفريضة فان التداخل  
يوجب الاكتفاء بالستة ولما ان بينها وبين عدد الزوجات توافقا  
بالنصف فيضرب كل اربعة في الثلاثة التي هي نصفها فيحصل  
اثنا عشر فيحصل من ضربها في اصل الفريضة ثمانية واربعون وهو  
اكثر من الستة عشر الحاصلة على تقدير العمل بالتوافق قوله  
في داخل ما بقي من عدد الاخوة الخ انما عمل هنا بالتداخل  
دون التوافق بالمعنى الا عموم ان ما لها واحد لما في العمل بالتداخل  
من تقليل المؤنة وقصر المسافة فان العمل بالتوافق يحتاج الى  
ضرب الباقي اعني الاثنين في نصف الاربعة وهو الاثنان فيحصل  
اربعة وقد كانت حاصلة من قبل فالاجترار بها كافي في جورة

العمل بالتداخل اولي

كتاب الحدود

قوله في المسئلة الخامسة في حد السرقة وحمل النفس عليه  
 مطلقا لا يتم اى لا يتم القياس على المال في خصوص سرقة الصغير  
 وبغيره دون ما عدا ذلك من الاضداد كالقويت والجناية على اعضائه  
 ولو كان صيانة النفس سببا للقطع في سرقة الصغير لكان تقويتها  
 وتقويت اجزائها موجبا للقطع ايضا صيانة للنفس قوله في  
 المسئلة السادسة وقد روى ان عليا امر بوطؤ تباشير الاول  
 اقوال لا يخفى انه لا دلالة في الرواية على ما هو المراد من ان  
 قتله جائز لكل من قدر عليه من الاثم بل لما تدل على جواز  
 ذلك للامام وهذا ما ليس في كلامه



